الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتحسين الأداء المالي في البنوك – دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2016-2020)–

مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي"

إعـــداد الطلبة:
- بلمهبول داود
- مقران المهدي

إشراف الأستاذ(ة):
بعلي حسني

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ (ة)	الجامعة الأصلية	الصفة
لطيف وليد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بعلي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2021 -2022

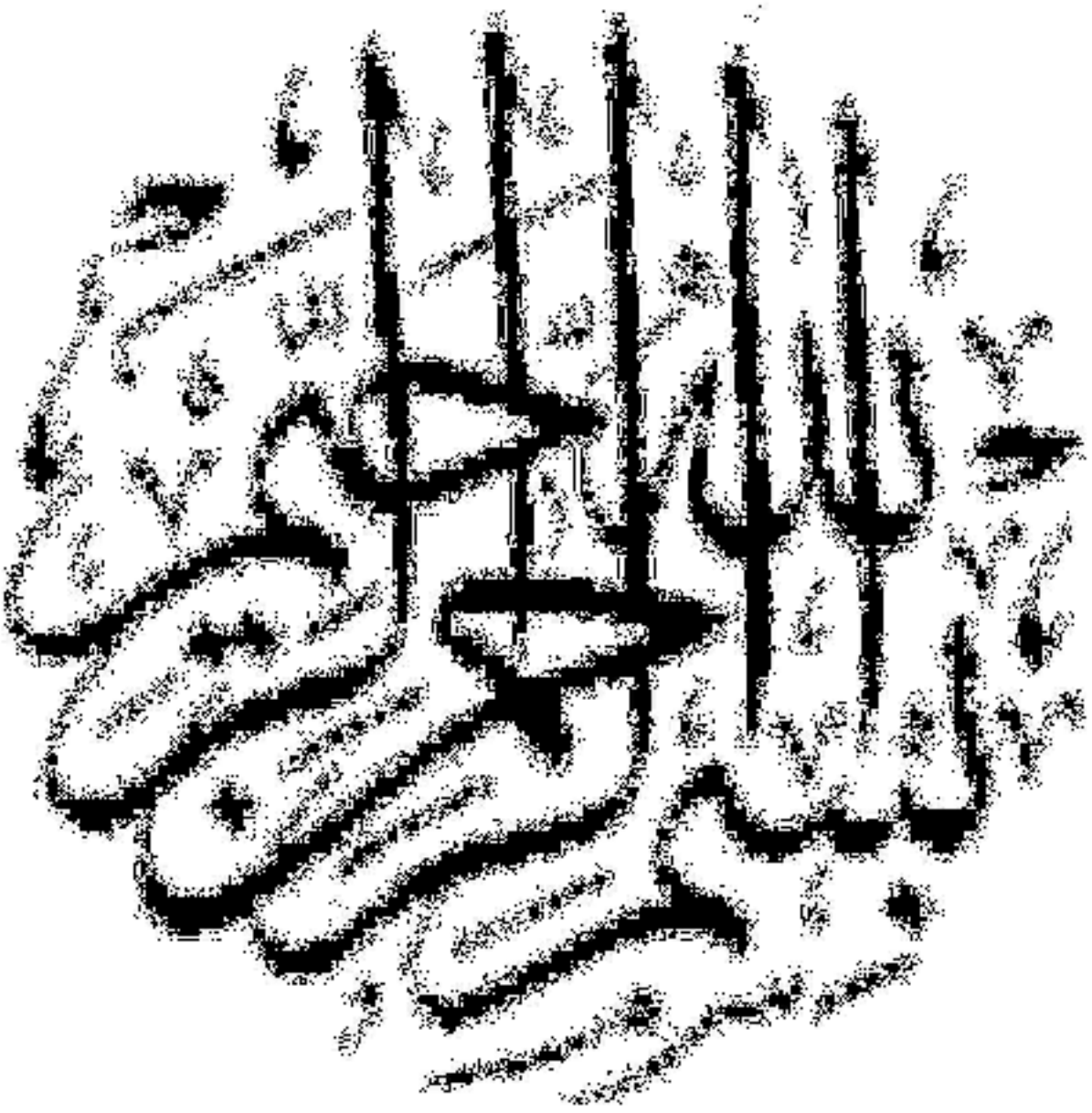

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

«رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ»

الحمد لله والشكر لله لإتمامنا هذا العمل وما التوفيق إلا بالله عز وجل.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم

"بعلي حسني"

الذي أمدنا بيد العون ولم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته التي قدمها لنا لإنجاز هذا العمل.

كما نتوجه بخالص الشكر إلى من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا

كما لا يفوتنا أن نقدم شكرنا على طبق من ذهب إلى أسرتينا اللتان كافحتا وما زالتا تكافحان في نشر ثقافة العلم والتعلم

إهداء

إلى سندي ورفيقة دربي في هاته الحياة زوجتي

الفاضلة صبرينة، إلى أبنائي الأعزاء: ألاء هبة الحمان، محمد

قصي، عبد الصمد.

إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى والدي الكريم حفظه الله ورعاه، أهدي هذا العمل المتواضع

إلى جميع اخوتي وأخواتي زملائي وزميلاتي في الدراسة والعمل

إلى الداعمين لي من قريب أو بعيد كما أهدي ثمرة جهدي

إلى أساتذتي، وأتوجه بخالص الشكر والامتنان إلة الأستاذة

"قاجة آمنة"

على الدعم والعطاء التي أمدتنا به.

داود

إهداء

أهدي حصيلة هذا الجهد المتواضع إلى:

من دفعتني لتحقيق المزيد من النجاحات زوجتي الكريمة

وفقها الله وحفظها،إلى أبنائي حفظهم الله وسدد خطاهم لما

فيه الخير والصلاح: إياد، شهد أنفال، محمد قصي،آلاء هبة الرحمان ،

دينة، عبد الصمد

إلى الوالدين الكريمين أدامهما الله وحفظهم إلى إخوتي

وأخواتي، زملائي وزميلاتي في الجامعة والعمل، وإلى كل من

ساعدني في الوصول إلى هذا المستوى العلمي من أساتذة

ومؤطرين

نسأل الله أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

اللهم انفعنا بما علمته لنا وانفع غيرنا بعلمنا

المهدي

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحول الرقمي في العمليات المصرفية وتأثيره على أداء القطاع البنكي في الجزائر، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم عرض واقع بعض مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر على غرار نصيب الفرد من الصرافات الآلية وتطور عدد البطاقات البنكية، بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشر العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري وهذا خلال الفترة 2011-2019، ومن ثم الربط بينهما عن طريق معدل الانحدار المتعدد والبسيط، وهذا باستخدام برنامج spss وبعد إجراء الاختبارات توصلنا إلى أن البطاقات البنكية لها تأثير على الاداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري، في حين لا يوجد تأثير للصرافات الآلية على العائد على حقوق الملكية وتأثيرها ضعيف جدا على العائد على الاصول.

الكلمات المفتاحية: بطاقات بنكية، صرافات آلية، عائد على الأصول، عائد على حقوق الملكية، تحول رقمي، أداء مالي.

Abstract :

This study aims to know the role of digital transformation in the banking sector and its impact on the banking sector in Algeria.Banking, in addition to analyzing the evolution of the return on assets and the return on equity index for the Algerian banking sector during the period 2011-2019, then linking them through the multiple and simple regression rate, using the spss program and after carrying out the tests, we concluded that bank cards have an impact on the financial performance of the Algerian banking sector, while there is no effect of ATMs on the return on equity and their impact on the return on assets is very low.

Keywords: bank cards, ATMs, return on assets , return on equity, Digital transformation financial performance.

بسملة.....
شكر وتقدير.....
ملخص.....
فهرس المحتويات.....
قائمة الجداول.....
قائمة الأشكال.....
قائمة الملاحق.....
قائمة المختصرات.....
مقدمة..... أ- و

الفـــــــــــــصل الأول: التحول الرقمي في القطاع المصرفي

تمهيد..... 2
المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي 3
المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي 3
المطلب الثاني: خصائص التحول الرقمي 4
المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحول الرقمي 6
المطلب الرابع: متطلبات التحول الرقمي 8
المبحث الثاني: التحول الرقمي في الصيرفة ومؤشراته 10
المطلب الأول: أسباب ومراحل التحول الرقمي في القطاع البنكي 10
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الصيرفة الالكترونية 12
المطلب الثالث: مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي (مجالات الصيرفة الالكترونية) 13
المطلب الرابع: مزايا، عيوب والتحديات القانونية في مجال الصيرفة الإلكترونية 19

الفصل الثاني: الأداء المالي للبنوك

تمهيد..... 25
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي..... 26
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي..... 26
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي..... 27
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي..... 28
المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي في تحسنه..... 30

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي..... 30
المطلب الثاني:. عناصر تقييم الاداء المالي والجهات المستفيدة منه..... 31
المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي 34
المطلب الرابع: قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء المالي..... 35
المبحث الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي..... 38
المطلب الأول: مؤشرات قياس الأداء المالي..... 38
المطلب الثاني: نماذج قياس الأداء المالي في البنوك..... 41
خلاصة الفصل..... 45
الفصل الثالث: دور التحول الرقمي للعمليات المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك–دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2011–2019)
تمهيد..... 47
المبحث الأول تقديم القطاع المصرفي الجزائري..... 48
المطلب الأول: تقديم القطاع المصرفي..... 48
المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي الجزائري..... 48
المطلب الثالث: هيكلة القطاع المصرفي الجزائري..... 52
المطلب الرابع: تقييم القطاع المصرفي الجزائري..... 53
المبحث الثاني: تطور مؤشرات نموذج الدراسة –التحول الرقمي ومستوى الأداء في القطاع المصرفي الجزائري (2010–2019)
المطلب الأول: واقع مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائر (2010–2019)..... 56
المطلب الثاني: عرض بعض مؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري..... 57
المطلب الثالث: نموذج الدراسة..... 59
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج..... 60
المطلب الأول: وصف الدراسة..... 60
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى..... 60
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية..... 63
خلاصة الفصل..... 67
خاتمة..... 69
قائمة المصادر والمراجع..... 73
ملاحق.....

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الملاءة المالية في القطاع المصرفي الجزائري 2018/2014	**54**
02	تور بعض مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر 2020/2016	**54**
03	تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2019/2010	**56**
04	تطور عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر 2019/2010	**57**
05	تطور نسبة العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري 2019/2011	**58**
06	تطور نسبة العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري 2019/2011	**58**
07	نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال 2019/2011	**61**
08	الانحدار الخطي البسيط لأثر الصرافات الآلية على معدل العائد على الأصول	**62**
09	الانحدار الخطي البسيط لأثر البطاقات البنكية على معدل العائد على الأصول	**63**
10	نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2019/2011	**64**
11	الانحدار الخطي البسيط لأثر الصرافات الآلية على حقوق الملكية	**65**
12	الانحدار الخطي البسيط لأثر البطاقات البنكية على حقوق الملكية	**66**

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مؤشرات الأداء المالي	40
02	هيكل القطاع المصرفي الجزائري	52
03	نموذج الدراسة	59

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الأولى	**80**
02	الانحدار الخطي البسيط للفرضيات الجزئية التابعة للفرضية الرئيسية الأولى	**81**
03	الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية	**82**
04	الانحدار الخطي البسيط للفرضيات الجزئية التابعة للفرضية الرئيسية الثانية	**83**

قائمة المختصرات

الرمز	اللغة الأصلية	اللغة العربية
ROE	**return on equity**	العائد على حقوق الملكية
ROA	**return on assets**	العائد على الأصول
PM	**Profit margin**	هامش الربح
EM	**Effet de levier**	الرافعة المالية
IAFE	**International Association of Financial Engineers**	الرابطة الدولية للمهندسين الماليين
ITM	**Automated teller machines**	أجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية
QIB	**Qatar Islamic Bank**	مصرف قطر الاسلامي

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات في الاقتصاد، ويعرف بدرجة منافسة شديدة و تغيرات كبيرة ، كما أنه من أكثر القطاعات تأثرا بالتكنولوجيا خاصة في ظل الثورة الرقمية واشتداد المنافسة على المستويين المحلي والعالمي، وهذا دفع البنوك والمؤسسات المالية الى ضرورة مسايرة مختلف التطورات وذلك من خلال تقديم خدمات و منتجات جديدة و مبتكرة ، حيث أصبحت هذه الأخيرة ضرورة قصوى لمواجهة المنافسة المباشرة وغير المباشرة من جهة ولتحديث أنظمتها وخدماتها من جهة أخرى.

إن التحول الرقمي للعمليات المصرفية ضرورة قصوى يستوجب على البنوك حيث يعكس التحول من النظام التقليدي إلى النظام الالكتروني وهذا بتوفير مختلف المتطلبات المادية والبشرية، وهذا بهدف تقديم خدمات ومنتجات مالية رقمية تتوافق مع مختلف متطلبات الأسواق العالمية والتطورات التكنولوجية الحاصلة، خاصة في ظل الانفتاح العالمي وزيادة حجم المنافسة.

رغم أن البنوك تحاول مواكبة مختلف التطورات التكنولوجية الحاصلة، وتقديم أفضل المنتجات إلا أنها لا تخرج عن هدفها الأساسي وهو تحقيق الأرباح والاستمرارية، حيث تهدف أساسا إلى تحسين أدائها وخاصة المالي من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملها.

إن مختلف هذه التطورات حفزت الباحثين في البحث عن تأثيرات التحولات الرقمية على مختلف أنشطة البنك سراء التشغيلية أو المالية، وتعتبر هذه الأخيرة من أهم الجوانب التي لاقت اهتماما كبيرا بحث أن تقييم الأداء المالي للبنوك في ظل هذه التغيرات يسمح لمتخذي القرار باتخاذ أفضل القرارات عن طريق اختيار أحسن البدائل.

إن القطاع المصرفي الجزائري ليس بمعزل عن مختلف هذه التطورات، حيث شهد تحولا رقميا في مجال تقديم الخدمات وتحديث الأنظمة، خاصة في السنوات الأخيرة أين عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في مستوى الاقتصاد الرقمي وتحسنت ب 9 درجات من سنة 2019 إلى 2020 حسب المؤشر العالمي للاقتصاد الرقمي.

ومما سبق تطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحول الرقمي للصيرفة على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟

أولا- الأسئلة الفرعية:

في ظل الإشكالية الرئيسية تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتحول الرقمي في البنوك و ماهي مؤشراته ؟

2- ماهي مؤشرات و نماذج قياس الأداء المالي في البنوك ؟

3- ما هو واقع تطور مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر 2011-2019؟

4- ما هو مستوى الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري 2011-2019؟

5- ما مدى تأثير تطور الصرافات الآلية على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟

6- ما مدى تأثير تطور البطاقات الالكترونية على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

بناء على الأسئلة الفرعية تم تقديم الفرضيات التالية:

1- مستوى الصيرفة الالكترونية مرتفع في الجزائر خلال الفترة 2011-2019

2- مستوى الأداء المالي المرتفع في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019

3- للصرافات الآلية تأثير قوي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

4- للبطاقات الالكترونية تأثير قوي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

ثالثا- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على التحول الرقمي في الصيرفة و أهم مؤشراته .

2- تحديد مفهوم الأداء المالي و مؤشراته و نماذج قياسه في البنوك.

3- تحليل وتحديد مستوى الصيرفة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة 2011-2019.

4- تحليل مستوى الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019.

5- معرفة مدى تأثير مؤشرات التحول الرقمي للصيرفة على الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري.

رابعا- أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية علمية وعملية، حيث تعتبر من المواضيع الحديثة والشيقة التي تتطلب دراسات متعمقة بالإضافة إلى أنها تشكل إضافة جيدة لمجال البحث العلمي، أما الأهمية العملية فتتمثل كون الدراسة تعطي صورة واضحة عن واقع القطاع المصرفي في مجال الصيرفة الإلكترونية، بالإضافة إلى تقييم أدائه المالي وبالتالي المساعدة في تقديم توصيات للرفع منه.

خامسا- أسباب اختيار الموضوع: تتمثل أسباب اختيار الموضوع في:

- التوافق والرغبة الشخصية للطالبين؛
- توافق موضوع الدراسة مع التخصص؛
- حداثة الموضوع؛

سادسا- حدود الدراسة:

وتتمثل في:

- **الحدود المكانية:** القطاع المصرفي الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** ارتكزت على إجراء دراسة قياسية لمعرفة درجة تأثير مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الأداء المالي بالقطاع المصرفي الجزائري لسنة 2011-2019.

سادسا- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك في وصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف البيانات الإحصائية و كذلك النتائج المتوصل إليها والتعليق عليها.

سابعا- صعوبات الدراسة:

تتمثل في:

- ضيق الوقت؛
- صعوبة الحصول على البيانات خاصة لسنتي 2020-2021؛
- حاولنا دراسة الموضوع على المستوى الجزئي لكن أغلبية البنوك لم تقبل بتقديم المعلومات؛
- صعوبة بناء نموذج يتوافق مع متطلبات الموضوع لنقص البيانات.

ثامنا- الدراسات السابقة: كل دراسة هي امتداد للدراسات الأخرى ومن بين أهم الدراسات السابقة لموضوع دراستنا ما يلي:

1) دراسة محمد مجيد جواد الحمداني 2013، بعنوان: **قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة 2000**-2011، مذكرة ماجستير- جامعة كربلاء-

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الصيرفة الالكترونية على الاداء المالي بالبنوك في الأردن حيث تم اجراء الدراسة على اربعة ببنوك بالأردن، وذلك بتحليل قوائمهم المالية ومن ثم تجميع المعلومات من سنة 2000 الى سنة 2011 وإخضاعها للتحليل الاحصائي باستعمال برنامج spss، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أظهرت النتائج المستخلصة وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الصيرفة الالكترونية ومؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

2) دراسة أحمد زكريا صيام، محمود عادل أبو النادي 2014، بعنوان **تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية**، مقال.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير كفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف استعمل الباحثان الاستبانة كأداة للدراسة وزعت على المديرين الماليين في البنوك التجارية في الأردن حيث قدرت عينة الدراسة ب 233 مدير مالي، وبتحليل إجابات الاستبانات تم التوصل إلى العديد من النتائج، منها: أن الأداء المالي للبنوك التجارية يتأثر بكفاءة الخدمات المصرفية الالكترونية، شريطة توفر الوقت والجهد وحجم الأعمال الروتينية اليومية، وبالتالي خفض النفقات وتكاليف العاملين.

3) دراسة شروق هادي عبد علي وأرادن حاتم خضير 2020، بعنوان **التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد نموذجا.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التحول الرقمي للعمليات المصرفية، وتحليل مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، واختبار تأثير التحول الرقمي للعمليات المصرفية من خلال أبعاده، تم اختيار البحث لمصرف بغداد المدرج في سوق العراق، من خلال تحليل علاقة الارتباط والانحدار البسيط، بالاعتماد على البيانات المالية المبنية في دليل الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها هو عدم وجود عالقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين التحول الرقمي للعمليات المصرفية والأداء المالي الاستراتيجي , في المصرف محل الدراسة.

تاسعا- هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى جزأين، جزء نظري شمل فصلين الفصل الأول حول مختلف الجوانب النظرية للصيرفة الالكترونية والتحول الرقمي، والفصل الثاني تم من خلاله عرض الجانب النظري المتعلق بالأداء من تعاريف وأهمية بالإضافة إلى عرض بعض نسب الأداء المالي، أما في الفصل الأخير فكان عبارة عن فصل تطبيقي تم من خلاله التعريف بالقطاع المصرفي الجزائري من خلال عرض مراحل تطوره وهيكلته، بالإضافة إلى عرض واقع أهم مؤشرات الأداء المالي فيه، وتطور بعض مؤشرات الصيرفة الإلكترونية، ومن ثم إجراء دراسة قياسية من خلال الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لمعرفة درجة تأثير مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الأداء المالي بالقطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الأول: التحول الرقمي في القطاع المصرفي.

تمهيد:

قطعت البنوك طفرة في الخدمات المصرفية الرقمية خلال السنوات الأخيرة خاصة عام 2020 وهذا في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19 التي فرضت أنماطا جديدة في العمليات المصرفية وتخفيض ساعات العمل وإغلاق بعض الفروع بسبب متطلبات التباعد الجسدي وأصبح عليها وجوبا السعي لمواكبة التكنولوجيا الرقمية من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في أنشطتها ومعاملاتها بإطلاق خدمات جديدة تتيح للعملاء والزبائن إجراء معاملاتهم بسهولة دون التوجه إلى فروع البنك ووضع وضم عدد أكبر من الخدمات المصرفية التي يمكن أن تفيدها عبر التحول الرقمي لعملياتها المصرفية.

في هذا الفصل تم التطرق إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي.**
- ✓ **المبحث الثاني: التحول الرقمي في القطاع المصرفي ومؤشراته.**

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي

نتيجة التطورات التكنولوجية خاصة الرقمية جعلت مصطلح التحول الرقمي شائعا جدا في السنوات الأخيرة في المجتمع والمؤسسات بصفة خاصة لما له من أهمية كبيرة في التغيرات التنظيمية والمعاملات وقد أصبح ضرورة ملحة من أجل خلق القيمة وتغيير أسلوب ونموذج العمل داخل أي مؤسسة.

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي

التحول الرقمي (Digital Transformation) المعروف اختصارا باسم (DT أو DX) هو مفهوم اقترحه الأستاذ إريك ستولترمان من جامعة أوميو السويدية في سنة 2004 الذي أوضح أن التكنولوجيا المتطورة ستؤثر على حياة الناس في المستقبل، وتنبأ بحصول عملية التحول الرقمي الذي سيغير حياة الناس إلى الأفضل من خلال تطبيق ودمج التكنولوجيا المتقدمة في الحياة اليومية، كما تطرق العديد من الباحثين والمستشارين إلى مفهوم التحول الرقمي على أنه:

1. التحول الرقمي هو دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال التجارية مما يؤدي الى تغيير جدري في طريقة تسييرها[1].

2. عملية تحويل المواد المطبوعة لمواد شكل رقمي التي يستطيع الحاسب التعامل معه وذلك بتنظيمها بوحدات منفصلة من البيانات التي يطلق عليها BYTES وتخزينها على وسائط تخزين داخلية كالأقراص الصلبة ،أو خارجية،أو إتاحتها عبر شبكة الانترنيت[2].

3. يعرف التحول الرقمي بأنه نموذج عمل جديد قائم على استعمال التقنيات الرقمية في ابتكار منتجات وخدمات جديدة، وطريقة توزيعها والتركيز على العميل أو المستخدم[3].

4. يمكن تعريف التحول الرقمي أنه شكل من أشكال التوثيق الإلكتروني حيث تتم عملية الرقمنة بنقل الوثيقة على وسيط إلكتروني وتتخذ شكلين: الرقمنة بشكل صورة والرقمنة بشكل نص أين يمكن إدخال بعض التحويلات والتعديلات عليها وذلك بعد معالجة النص بمساعدة برنامج خاص للتعرف على الحروف.[4]

---

[1]-**What is digital transformation?, sur site : https://enterprisersproject.com/what-is-digital-transformation**

[2]– نجلاء يس، **متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية، مجلة المكتبات والمعلومات**، عضو إتحاد الناشرين الليبيين، العدد 13، السنة السادسة، يناير 2015، دار النخلة للنشر، طرابلس–ليبيا، 2015، ص 30.

[3]– صدوقي غريسي وآخرون، **واقع التحول الرقمي والاتمة**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي آفلو، المجلد 3 العدد2، 2021، ص 101.

[4]– زهير حافظي، **الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص علم المكتبات، قسنطينة، 2008، ص 23.

5. يعرف أيضا بأنه عملية انتقال الشركات إلى تقنية رقمية لدعم وتطوير وابتكار في نشاطها سواء تقديم خدمات أو منتجات أو عمليات تسويقية[1].

6. التحول الرقمي هو التغيير الثقافي والتنظيمي والتشغيلي لمؤسسة أو صناعة أو نظام إيكولوجي من خلال التكامل الذكي للتقنيات والعمليات والكفاءات الرقمية عبر جميع المستويات والوظائف بطريقة مرحلية واستراتيجية، يستفيد التحول الرقمي (أيضًا DX أو DT) من التقنيات لخلق قيمة وخدمات جديدة لمختلف أصحاب المصلحة (العملاء بالمعنى الواسع) ، والابتكار واكتساب القدرات للتكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة.[2]

مما سبق يمكن إعطاء تعريف إجرائي للتحول الرقمي بالقطاع المصرفي على أنه عملية تطوير تقني وتنظيمي وثقافي معقدة تقوم بها البنوك لتلبية إحتياجات عملائها المتغيرة والتكيف مع متطلبات موظفيها عبر الاستفادة من القدرات الرقمية لبناء نماذج أعمال مصرفية وإبتكار خدمات مصرفية جديدة وتحسن تجارب المستخدم ورقمنة العمليات التشغيلية بهدف تحسين الأداء المالي وتخفيض المخاطر المصرفية ودعم الميزة التنافسية، وبالتالي خلق القيمة للبنك.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن للتحكم الرقمي ثلاث دوافع رئيسية تتمثل في:

1. زيادة العملاء ومتطلباتهم؛

2. الثورة التكنولوجية واستعمالها في كل القطاعات؛

3. المنافسة الشديدة بين المؤسسات خاصة في ظل الانفتاح العالمي.

المطلب الثاني: خصائص التحول الرقمي

التحولات الرقمية الحالية أدت إلى تسهيل عمليات تبادل المعلومات والبيانات دون التعرض لحواجز مكانية أو زمانية ويعود هذا للخصائص التي يتميز بها التحول الرقمي ومن أهمها:[3]

- **التفاعلية:** حيث يتبادل القائم بالاتصال والمتلقي الأدوار، وتكون ممارسة الإتصال ثنائية وتبادلية وليست في اتجاه أحادي بل يكون هناك حوار بين الطرفين.
- **اللاتزامنية:** وهي إمكانية التفاعل مع العملية الإتصالية في الوقت الذي يناسب الفرد سواء كان مستقبلا أو مرسلا.
- **المشاركة والإنتشار:** يسمح التحول الرقمي لكل شخص يمتلك وسائل بسيطة أن يكون ناشرا لرسالته ويشاركها مع الآخرين[4].

---

[1] مصطفى رديف، **واقع التحول الرقمي وخدمات الصيرفة الالكترونية في الدول العربية، دراسة تحليلية**، المؤتمر الدولي الثاني التحول الرقمي أثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم المتكنولوجية، د ت، ص4

[2] - **What is digital business transformation? The essential guide to DX, sur site : https://www.i-scoop.eu/digital-transformation.**

[3] – نورهان سليمان، **تكنولوجيات الإعلام المتخصصة، ديناميكيات مستقبلية**، مؤسسة ، الريادة للنشر والتوزيع، دبي، ط 1، 2020 ص 20

[4] – بشرى حسين الحمداني، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية**، ط 1 دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 138.

- **المرونة:** تتسم الشبكة الرقمية بالمرونة حيث تخضع النظم الرقمية عادة للتحكم إلى جانب برامج SOFTWARE بالحاسوب مما يسمح بقدر عال من جودة الاستخدام.
- **الذكاء:** تتسم الشبكات الرقمية بقدر عال جدا من الذكاء، حيث يمكن أن يصمم النظام الرقمي لكي يراقب تغير أوضاع القنوات الاتصالية بصفة مستمرة ويصحح مسارها.[1]

كما يختص التحول الرقمي بمجموعة من الخصائص الأخرى هي:

- **التنوع:** فمع تطور المستحدثات الرقمية في الإتصال وتعددها بالإضافة إلى ارتفاع القدرة على الإنتاج والتخزين والإتاحة للمحتوى الاتصالي أدى ذلك في تنوع عناصر العملية الاتصالية، التي وفرت للمتلقي خيارات أكثر لتوظيف عملية الإتصال بما يتفق مع حاجاته ودوافعه للإتصال[2]
- **التكامل:** تمثل شبكة الانترنيت مظلة إتصالية تجمع بين نظم الإتصال وأشكالها والوسائل الرقمية المختلفة والمحتوى بأشكاله، في منظومة واحدة توفر للملتقى الخيارات المتعددة في أطار متكامل عن طريق توفير أساليب التعرض والإتاحة ووسائل التخزين بأسلوب متكامل خلال وقت التعرض على شبكة الانترنيت ومواقعها[3].
- **تجاوز وحدتي المكان والزمان:** فالتحول الرقمي يتيح إمكانية الإتصال عن بعد وبالتالي لا يفترض فيه وجود طرفي عملية الإتصال في مكان واحد كما هو في الإتصال المواجهي والذي كان شرطا لتوفر عنصري المرونة والتفاعلية.
- **الاستغراق في عملية الاتصال:** من الخصائص المميزة للتحول الرقمي انخفاض تكلفة الاتصال أو الاستخدام نظرا لتوفر البنية الأساسية للاتصال وانتشار الأجهزة الرقمية، وكذلك تطور برامج المعلومات ونظم الإتصال بكلفة زهيدة مما شجع المستخدمين لأجهزة الحاسوب وبرامجه على الاستغراق في هده البرامج بهدف التعلم لأوقات طويلة في إطار فردي، كما ساعد تطور برامج النصوص الفائقة والوسائل الفائقة على طول فترة التجول بين المعلومات والأفكار التي تتضمنها لأغراض إكتساب المعلومات أو التسلية، ولذلك فإن فترة إستخدام الحاسب الآلي وبرامجه وتفوق في كثير من الأحيان الوقت المستغرق في القراءة أو الإستماع أو المشاهدة ،خصوصا بعد أن أصبحت الشبكة العالمية مصدرا مضافا لعرض المواد الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام على مواقعها في هذه الشبكة[4].

عليه فإن لتكنولوجيات المعلومات والإتصال والتحولات الرقمية دورا هاما في تعزيز التمنية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، وذلك لما لها من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الإتصال

---

[1]– حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيات الإتصال الحديثة في عصر المعلومات**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص151.

[2]– فاطمة الزهراء فرحات، **دور التحول الرقمي في تحسين أداء وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية، دراسة تحليلية لصفحة فيسبوك مديرية الصحة والسكان لولاية أم البواقي**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2019–2020، ص64.

[3]– نفس المرجع.

[4] – محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام وإتجاهات التأثير**، ط3 ، عالم الكتب، القاهرة، 2004 م، ص 110.

التقليدية فتكنولوجيات المعلومات والإتصال الواسعة الإنتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الإتصال القديمة كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لمختلف الشرائح البشرية، متاحة في كل زمان ومكان، وبتكلف منخفضة فهي تعد مصدرا هاما للمعلومات سواء للأشخاص أو المنظمات بمختلف أنواعها أو للحكومات[1].

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحول الرقمي

يهدف من التوجه إلى التحول الرقمي تحقيق مجموعة من الغايات، والتي تحقق العديد من المزايا للأفراد والمؤسسات والدول، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهداف وأهمية التحول الرقمي

الفرع الأول: أهداف التحول الرقمي:

للتحول الرقمي عدة أهداف تتمثل في: [2]

- إعادة تشكيل ثقافة المجتمع بشكل عام سواء في العمل أو التفكير أو التفاعل والتواصل وذلك بالإعتماد على التقنيات الحديثة المتاحة مع التخطيط المستدام للبحث والتطوير وإعادة صياغة الخبرات العلمية والعملية.
- تحسين الكفاءة والإرتقاء لمستوى الخدمات والمنتجات المقدمة واتسامها بالمرونة والسرعة.
- تغيير نماذج الأعمال والأساليب المتبعة في إدارة الخدمات واستراتيجيات المؤسسات نحو التسويق والحصص السوقية مستقبلا.
- محاولة تحقيق الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الصناعي وغيره في إضفاء طابع المرونة والسرعة وتوفير الوقت على الخدمات والمنتجات بالإضافة لتحليل البيانات والتنبؤ ومن ثم التخطيط للمستقبل.

كما توجد أهداف أخرى للتحول الرقمي تتمثل في: [3]

- ✓ دفع المؤسسات إلى تبني منهج يتم عن طريقه وضع إستراتيجية تحول واضحة وإعطاء تطلع واضح عن إلتزام جميع أصحاب المصلحة .
- ✓ التطور الشامل وتنميق سرعة وكفاءة العمليات والخدمات المالية ومن تم تقديم هذه الخدمات بأسعار معقولة للعملاء وبكل سهولة
- ✓ ممارسة الأعمال بشكل أكثر شفافية وبساطة المعلومات وإظهارها إلى العملاء، المواطنين، الموردين .
- ✓ الحد من التكاليف العالية في التحويلات بين الدول .

---

[1]– ماهر عودة الشمالية وآخرون، **تكنولوجيا الإعلام والإتصال**، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015 م، ص 99.

[2]– نورا ناصر عبد الهادي، **المهارات والجدارات المستقبلية للبنوك**، المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصرفي المصري، مصر، 2020، ص 18.

[3]– أحمد كاظم بريس وورود قاسم جبر، 2020، **تكنولوجيا التحول الرقمي وتأطيرها في تحسين الأداء الإستراتيجي للمصرف**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 65، ص 2013.

- ✓ تسريع التحويلات الإجتماعية والإنسانية .
- ✓ التطور المتواصل وبناء المعرفة والخبرات العملاقة.
- ✓ بيان طريقة أداء العمليات التنظيمية للوصول إلى مستويات مبتكرة والعمل على تطوير نماذج الأعمال وخدمات الإنتاج.

الفرع الثاني: أهمية التحول الرقمي

للتحول الرقمي أهمية كبيرة، فهو العمل بمستوى سرعة واحد ,ولفترة طويلة من الزمن لهذا قد أسهم التحول الرقمي بصورة ايجابية في تنظيم الوقت من خلال البرامج المعدة لها والموجودة من أجلها، قد عملت الكثير من الدول بتفعيل هذه الخدمة وفي كافة القطاعات، حيث خلقت تطورات وتأثيرات ايجابية وإبداعية للأعمال في التحول الرقمي وتعامل الناس بطريقة أكثر حذر مع الأموال حيث الزبائن هم المستفيدون من التطور للتحول الرقمي والموجة السريعة[1].

بالإضافة إلى:[2]

- **تحسين الخدمة:** يعد تحسين الخدمة أحد الأركان الأساسية للتحول الرقمي. لا يمكن أن تكون أي تحسينات داخلية في حد ذاتها. أي يجب أن يتمتع العملاء بخدمة أفضل ويجب تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر اكتمالاً. وسيكون لهذا تأثير إيجابي على الإدارة والأرباح
- **زيادة التعاون الداخلي:** إذا كان مشروع التحول الرقمي كبيرًا بما يكفي، فيمكنه لمس المؤسسة بأكملها وتعزيز التعاون الداخلي بشكل أفضل. والأمثلة النموذجية الأفضل لتحسين عمليات إدارة المستندات هي شبكات الشركة الداخلية المستخدمة. إذ يمكنها فتح فرص للنقاش بين العاملين في الفرق الذين لم يكن لديهم أي اتصال.
- **زيادة الكفاءة** :الكفاءة هي النتيجة الطبيعية للعمليات المتطورة والجيدة. وباستخدام القوة التي لا مثيل لها للتكنولوجيا الحديثة يمكن أن تصبح تدفقات العمل أسرع وأكثر سلاسة وقابلية للتكرار. إذ يقضي الموظفون وقتًا أقل في المهام العادية حتى يتمكنوا من التركيز على الأفكار والابتكارات. كما يستفيد العملاء أيضًا من زيادة الكفاءة في تعاملاتهم مع المنظمات.
- **الاستقلالية** :في سوق سريع الحركة، تعد المرونة التنظيمية سمة مرغوبة. لقد ولت أيام المنظمات الجامدة وبطيئة الحركة التي تملي على العملاء كيفية التعامل معهم بل في الوقت الحاضر، حتى أكبر الشركات عليها التكيف مع الاتجاهات والاستماع إلى المستهلكين. إضافة الى ذاك, تتيح التكنولوجيا

---

[1]– شروق هادي عبد علي، ارادن حاتم خضير، **التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد نموذجا**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 126، 2020، ص3.

[2]– رائد الأعمال العربي: التحول الرقمي: دليل شامل للتعرف على التحول الرقمي للعالم 2022، متاح على الموقع:
https://the-arabic-entrepreneur.com

للشركات أن تصبح متصلة ومرنة. يقل وقت اتخاذ القرار وتقصر دورات التعلم.اذن باستخدام التحول الرقمي، يمكن قياس كميات هائلة من نقاط البيانات وتحليلها بهدف التحسين وزيادة السرعة.

- **إنشاء نماذج أعمال جديدة** :قد فتحت الثورة الرقمية العديد من نماذج الأعمال الجديدة. فمثلا التحسينات في التكنولوجيا أصبحت تمكن من سرقة نماذج الأعمال القديمة والاستيلاء عليها في أي وقت من الأوقات.
- **تقليل التكاليف** :خفض التكلفة أمر مرغوب فيه للغاية في الأعمال التجارية. فمنذ أيام الثورة الصناعية التي قادت العمليات اليدوية, كان خفض التكلفة هو الفرق بين بقاء الأعمال وفشلها. أما اليوم يقوم الذكاء الاصطناعي القوي بأداء مهام عالية ومتكررة ويأخذ أعدادًا كبيرة من الشركات لتوفير التكاليف.

المطلب الرابع: متطلبات التحول الرقمي

لنجاح التحول الرقمي يجب الدمج بين الحاسبات الآلية وشبكات الاتصالات الرقمية، والتي يمكن استعراضها من خلال الأدوار التي تقوم بها كالآتي[1]:

الفرع الأول: الحاسبات الآلية

إن التحولات الرقمية أثبتت أن فكرة عمليات الاتصال لم تعد بالصورة التقليدية التي تقتضي وتستلزم وجود إنسان مرسل وإنسان مرسل إليه، ورسالة بينهما كشرط من شروط تشكيل عملية التواصل، إنما أصبح الأمر يتعلق بحوار الآلة مع الإنسان والتفاعل بين العاملين الإنساني والمادي، وما زاد من شدة هذا التفاعل هو تطوير أنظمة الحواسب وبرمجياتها القائمة على التكنولوجيا الرقمية، حيث انتقلت من كونها آلة لمعالجة البيانات Data Processing، إلى كونها آلة لمعالجة المعلومات Information Processing ثم إلى آلة لمعالجة المعارف Knowledg Processing بحيث أصبح الحاسوب يتمتع بخاصية الذكاء الاصطناعي التي تجعله قادرا على الاستنساخ واستخلاص الأحكام وهو ما يفسر برمجيات وأنظمة يطلق عليها عبارة النظم الخبيرة Expert Systems، وسميت هكذا لأنها نظم قادرة على القراءة والسمع والرؤية وحتى على التمييز بين المسافات والأشكال وتستطيع أن تفهم وتحلل وتحل المسائل وتبرهن النظريات وتتخذ القرارات بل وتؤلف النصوص والأشكال أيضا، ويواصل علم الحاسوب التقدم لإنتاج حواسيب أكثر ذكاء حتى أصبح اليوم يوجد الآلاف من النظم الرقمية ذات الاستخدام اليومي في العديد من المجالات.

الفرع الثاني: الشبكات الرقمية

[1]– عبد الرزاق مساعدية، **تحولات القراءة في العصر الرقمي (طلبة الدراسات العليا بجامعة أحمد بوقرة نموذجا)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2014، ص 39-40.

تعني الشبكة مجموعة من الأماكن أو العلاقات بين عدة وحدات سواء كانت تلك الوحدات اجتماعية أو تكنولوجية ...إلخ، أما الشبكة الرقمية فتتمثل في شبكات الاتصال بين الأجهزة الرقمية وعلى رأسها الكمبيوتر، وتعني الربط بين الأجهزة وبعضها البعض كما لو كانت جهازا واحدا، وهناك نوعان من شبكات الاتصال:

1- شبكة محلية Local Area Network: وهي الشبكة التي تربط بين مجموعة من الحواسيب في نطاق جغرافي ضيق ومحدود مما يتيح للمستخدمين إمكانية مشاركة استخدام الموارد المتاحة كأجهزة الطباعة والمسح الضوئي وغيرها.

2- شبكة واسعة النطاق: Wide Area Network: وهي الشبكة التي توفر إمكانية التعامل والاتصال بين مختلف محطات العمل المتباعدة جغرافيا فهي يمكن أن تغطي مدينة أو دولة أو مواقع منتشرة في جميع أنحاء العالم.

ومن أبرز المعدات المستخدمة في التحول الرقمي مايلي:[1]

- الحاسبات الآلية ذات المواصفات الملائمة لعملية الرقمنة.
- الماسحات الضوئية المرقمنة Scanner لفحص أنواع المعلومات المكتوبة، المطبوعة،المصورة.
- الكاميرات الرقمية لرقمنة المواد التالفة التي لا يمكن نقلها.
- أجهزة الحماية من الزيادة المفاجئة في الكهرباء (تفاديا لإتلاف الأجهزة وبالتالي فقدان المعلومات).
- أجهزة النسخ الإحتياطية، وتضم هذه الأجهزة تخزين وحفر الملفات الرقمية في أمان في حالة حدوث خطر ويفضل حفظها خارج المؤسسة.
- الطابعات التي تساعد في طباعة المعلومات المرقمنة في حاملات ورقية.
- البرمجيات المستخدمة في عملية الرقمنة وبرامج الإدخال، من بينها:
  - محرر HTML ويسمح بتحرير أو كتابة أي أكواد HTML عن طريق عملية الترميز.
  - محرر XML يعمل هذا المحرر بشكل كبير بطريقة محرر HTML (الترميز).
  - محرر النص أو معالج الكلمات الذي يسمح بإنشاء النص وكتابته وصياغته وتحريره.
  - محرر الصور الذي يسمح بإنتاج الصور وتحريرها لأغراض الحفظ والعرض.
  - برمجيات المسح الضوئي.
  - برمجيات التعرف الضوئي للحروف.
  - برمجيات بروتوكول نقل الملفات FTP.
  - برمجيات تخطيط الصفحات وتصميمها.

1- نجلاء يس، **متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص37.

- برمجيات PDF.
- برمجيات ضغط وضبط الصورة.
- برمجيات الإسترجاع (لإسترجاع المعلومات من الوثائق المرقمنة).
- برمجيات نسخ الوثائق المرقمنة على الوسائط الفارغة[1].

المبحث الثاني: التحول الرقمي في الصيرفة ومؤشراته

مس التحول الرقمي العديد من القطاعات، منها قطاع الصيرفة، حيث تحولت من العمل التقليدي إلى الإلكتروني، من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملياته، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى التحول الرقمي في مجال الصيرفة بمختلف أسبابه ومراحله ومؤشراته، وهذا كالتالي:

المطلب الأول: أسباب ومراحل التحول الرقمي في القطاع البنكي

الفرع الأول: أسباب التحول الرقمي في القطاع البنكي (الصيرفة الالكترونية)

تتمثل أسباب التحول الرقمي في القطاع المصرفي في: [2]

1. اشتداد المنافسة في صناعة الخدمات المصرفية؛

2. تسارع التطور التقني في مجال أنظمة الاتصالات والأجهزة والبرمجيات؛

3. افتقاد العديد من المؤسسات المالية والمصرفية للكادر؛

4. تزايد الاعتماد على التعاقد مع جهات خارجية بتقديم هذه الخدمات؛

5. تزايد إمكانية حدوث احتيال مالي؛

6. ظهور قضايا انتهاك الخصوصية: نتيجة لمحاولات السرقة والاختلاس التي يمكن أن تحدث لسرقة دفتر شيكات أو بطاقة ائتمان أو غيرها من العمليات الأخرى؛

7. تراجع فعالية الخدمات المصرفية التقليدية؛

8. انعدام الأمن: أكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية، هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها، فقد سجلت فرنسا على سبيل المثال 8,5 7مليون حالة سنة 1996.

1- المرجع نفسه.

2- بلعياش ميادة، أثر الصيفة الالكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة، الجزائر- فرنسا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص، ص 18- 19.

ومن الجرائم أيضا التي ترتكب في حق الشيك، إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم صرف الشيك في غير الحالات المقررة قانونا و تحرير شيك و التوقيع عليه بصورة تحول دون صرفه، و غيرها من المشاكل الأخرى.

الفرع الثاني: مراحل التحول الرقمي في العمل البنكي

لقد مر التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا من قبل البنوك بست مراحل تتمثل في:[1]

1) مرحلة الدخول: تمثل مرحلة الدخول المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال البنوك بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية، حيث بدأ الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا يدخلون إلى البنوك للعثور على الحلول التكنولوجية لمشاكل الأعمال البنوك الخلفية مثل مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية والمحاسبية ولم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا التنفيذية فكان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل البنكي.

2) مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: تتمثل مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا المرحلة التي بدأ فيها انتشار الوعي التكنولوجي بالنسبة للعاملين بالبنك من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال

3) مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء: تميزت مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء بالتكاليف العالية، حيث بدأ اهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا .

4) مرحلة ضبط أو السيطرة على التكاليف: هي مرحلة ضبط الاستثمار في التكنولوجيا، وعمدت هذه الإدارات إلى الاستعانة بأخصائيين واستشاريين في شؤون التكنولوجيا لمساعدتهم في ضبط التكاليف.

5) مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصال كباقي أصول البنك: في هذه المرحلة تم الاعتراف بالتكنولوجيا كأصل من أصول المؤسسة وبالتالي يجب أن يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، وهنا بدأت مرحلة إدارة التكنولوجيا.

6) مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال البنك – التحول الرقمي الكلي–: تعتبر المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي، تحسين الضبط على الصعيد العملي وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي.

1– ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبد الالت، الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعبقات التوسع)، دار وائل للنشر، عمان، 2008 ، ص ص 25–26.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الصيرفة الالكترونية

تعتبر الصيرفة الالكترونية من بين المواضيع المهمة التي لاقت اهتمام الباحثين خاصة في ظل التحول الرقمي للقطاع المصرفي، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى بعض الجوانب النظرية المتعلقة بها.

الفرع الأول: تعريف الصيرفة الالكترونية

للصيرفة الالكترونية العديد من التعاريف نذكر منها:

1) كل العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية أو الضوئية كالهاتف والحاسوب والصراف الآلي والانترنت والتلفزيون الرقمي وغيرها وذلك من قبل البنوك أو المؤسسات المالية وكذلك تعبر عن العمليات التي يجريها مصدر البطاقات الالكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويل النقدي الكتروني[1]

2) هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف[2]

3) عملية نقل الخدمات والأعمال البنكية من أرض الواقع إلى البيئة الافتراضية المتمثلة في الانترنت والحواسيب والشبكات الالكترونية[3].

4) هي كل المعاملات المصرفية الالكترونية وتتمثل في كل العمليات المصرفية التي تتم عن طريق الهاتف، الصراف الآلي، ومؤخرا جدا انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء والبنوك وإمكانية الحصول عليها سريعة ومريحة ومتاحة 24 ساعة أينما كان العميل[4]

1- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد ألات، مرجع سابق، ص28.

2- محمد رديف وآخرون، مرجع سابق، ص 6

3- نبيل ذنون جاسم، مثال مرهون مبارك، معيقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة الانبار، العراق، العدد 25، 2010، ص6.

4- بوقموم أسماء، بوشعير منال. **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر**. 2015، رابط التحميل:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/269/4/4/19047

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الصيرفة الالكترونية هي عملية استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات، وهذا بغية تحقيق العديد من المزايا سواء للبنك أو عملائه.

الفرع الثاني: خصائص الصيرفة الالكترونية

تتميز الصيرفة الالكترونية بـ:[1]

1. التنوع: تتميز الخدمات المصرفية بتنوعها وعدم تجانسها مما يجعلها خدمات غير معيارية ومن الصعب إخضاعها للقياس؛

2. اعتراف المؤسسات المالية بجميع الخدمات المصرفية الإلكترونى؛

3. التلازم: ونعني به أن الخدمة تنتج وتستهلك في نفس الوقت؛

4. تتسم الصيرفة الإلكترونية بالطبيعة الدولية، أي أن الخدمات المصرفية الإلكترونية مقبولة من جميع الدول، حيث يتم إستخدامها لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛

5. التمايز: تعمل المؤسسات المصرفية على تقديم مدى واسع من الخدمات و المنتجات لتلبية الحاجات المصرفية المتنوعة من قبل زبائن مختلفين، وفي مناطق مختلفة، حيث تقدم من جهة خدمة لزبون صناعي وفي الجهة الأخرى تقدم خدمة لزبون عادي؛

6. قابليتها للمس: تتميز الخدمة المصرفية بكونها في طبيعتها غير ملموسة و غير مرتبة، ولا تمتلك أية صفات مادية ولكن عندما ترغب المصارف في إيجاد وابتكار خدمات جديدة في القطاع المصرفي فإنه يفترض الاستعانة بالظواهر والجوانب المادية التي يمكن أن تظهر من خلالها الخدمة المصرفية كظهور الآلية الجديدة الكفيلة بتقديم الخدمات المصرفية، فاستخدام البطاقات المصرفية لم يكن ليتحقق لولا وجود الآلات.

المطلب الثالث: مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي (مجالات الصيرفة الالكترونية)

مس التحول الرقمي العديد من الجوانب في المجال المصرفي على غرار أساليب التسيير، استعمال الحواسيب في الادارة، إلا أن وسائل الدفع الالكترونية وقنوات توزيع الخدمات تعتبر من أهم مظاهر التحول في هذا القطاع، وسيتم التفصيل فيها من خلال هذا العنصر.

الفرع الأول: قنوات الصيرفة الالكترونية

وتتمثل في:

1- ميادة عياش، مرجع سابق، ص ص25-26.

1- الصراف الآلي: عبارة عن جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفا تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24 ساعة، وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناء على طلب منه، وتحمل هذه البطاقة بالإضافة إلى معلومات العميل وحسابه رقم سري يعرفه ويحدده العميل فقط[1].

2- المقاصة الالكترونية: وتعني إجراء تقاص الشيكات بين البنوك عن طريق البنك المركزي، بموجب صور الكترونية وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك[2].

3- نقاط البيع الالكترونية: وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحواسيب الصرف[3]

4- نهائي نقطة البيع الالكترونية TPV.

5- نقاط البيع الالكترونية: وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة الكترونيا بحواسيب الصرف[4].

6- الاعتماد المستندي الالكتروني: يختلف تعريف الاعتماد المستندي الالكتروني عن الاعتماد المستندي التقليدي إلا بخصوص مرحلة تبادل المستندات، حيث أن الاعتماد المستندي الالكتروني يتم فيه تبادل المستندات التي تكون إلكترونية من خلال البريد الالكتروني E-mail، أي أن المستند الالكتروني لن يكون ورقيا ولكن عبر شاشات الكمبيوتر ويعرف بـ السجل الإلكتروني والذي يحقق للمتعاملين بالتجارة الدولية وللبنوك مصداقية المعلومات ومصداقية منشئ المعلومات.[5]

1- خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.ص207.

2- كردي نبيلة، **المقاصة الاكترونية للشيكات**، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 6، العدد1، 2021، ص28.

3- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، 31.

4- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، 31.

5- محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها**، مؤتمر الأعمال المصرفية، المجلد 1، ص 22 .

يمتاز الاعتماد المستندي الالكتروني بمجموعة من الخصائص هي:[1]

- يعد الاعتماد المستندي التزام تجاري يخضع لأصول وأعراف الغرفة التجارية الموحدة والمتمثلة في كل من النشرة 500 والنشرة 600، وهذا لعدم وجود قواعد منظمة له في القانون التجاري.
- الاعتماد المستندي يتضمن التزاما محددا بمدة معينة ينقضي بانقضائها حتى ولو لم يتم لوفاء للمستفيد ولم تسحب قيمة الاعتماد.
- التزام المصرف الناشئ عن الاعتماد المستندي هو التزام مستقل تجاه المستفيد عن عقد البيع الذي أبرم بين طالب الاعتماد والمستفيد، وبالتالي فإن صحة أو عدم صحة العقد بين البائع والمشتري لا يؤثر في صحة الالتزام الذي يتضمنه الاعتماد المستندي الإلكتروني، أي أنه التزام أصلي قائم بذاته، وهذه الخاصية تعد أهم الخصائص التي يمتاز بها الاعتماد المستندي سواء كان تقليديا أو إلكترونيا، حيث نصت المادة 04 من النشرة 600 على هذا المبدأ بقولها: الاعتماد بطبيعته هو عملية منفصلة عن العقد التجاري أو أي عقد يستند إليه ناتجة عن علاقته بالبنك مصدر الاعتماد أو المستفيد.
- يتعامل البنك المانح للاعتماد المستندي مع المستفيد باسمه الشخصي وليس باسم العميل.
- الاعتماد المستندي التزام معلق على شرط يتمثل في تنفيذ كافة الشروط التي يتضمنها خطاب الاعتماد.2
- يعد المستند الالكتروني الذي هو أساس الاعتماد المستندي الالكتروني أكثر أمانا من المستند الورقي لصعوبة تزويره.
- يتم التعامل في الاعتماد المستندي الالكتروني عن طريق server موجود على مستوى العالم مهمته التصديق على المستندات، بمعنى أنه يكفي عند استلام المستند أن يكون مكتوبا عليه عبارة مفعلة electronic signature أو digital signature وبالضغط بالفأرة على إحدى هاتين العبارتين تظهر لنا كيفية إنشاء المستند وطريقة توقيعه.
- تتضمن وثيقة الاعتماد المستندي الالكتروني أحد العبارات الدالة على أنه مستند إلكتروني مثل: electronic records acceptable أو documents issued electronic records acceptable

7- الصيرفة المحمولة: وهي تلك القناة التي تقدم خدمات مصرفية من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن أرصدته وكذلك للخصم منه تنفيذا ألي

1- محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية وعمليات البنوك**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 169.

2- محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مرجع سابق، ص 22.

من الخدمات المصرفية المطلوبة، ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك المحمول فتح حساب، إتمام عمليات البيع أو الشراء، طلب الحصول على بطاقات ائتمان، ودفع فواتير ونقل أموال بين الحسابات بمعنى إجراء التحويلات النقدية إلى المصرف أو أي حساب أخر سواء في داخل البلاد أو خارجها، وقد بدأ في دولة التشيك عام 1988 ثم السويد عام 1999 وكذلك است ارليا بالتعاون بين بنك الكومنولث وشركة فودافون العالمية.

الفرع الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية

من خلال هذا المطلب ذكر بعض أنواع وسائل الدفع الإلكترونية الأكثر تداول

1- الشيك الالكتروني: لم يعرف المشرع الجزائري الشيك الالكتروني ولم يورد أحكامه ضمن قوانينه إلا أنه اعترف به صراحة في نص المادة 03 من النظام 97-03 المتعلق بغرفة المقاصة، حيث جاء فيها ذكر صريح للتعامل بوسائل الدفع الكتابية أو الالكترونية وجعلت من الشيكات كمثال لهذه الوسائل بقولها: كل وسائل الدفع الكتابية أو الالكترونية لاسيما الشيكات والسندات التجارية الأخرى..."

الشيك الالكتروني هو وثيقة الكترونية تحمل التزاما قانونيا، هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية ويحمل نفس البيانات الأساسية ولكن يكتب بطريقة الكترونية.[1]

يتميز الشيك الالكتروني بمجموعة من الخصائص والمميزات هي:[2]

- ✓ أنه محرر معالج الكترونيا بصفة كلية أو جزئية، وهي الخاصية التي استخلصت من خلال التعاريف المختلفة له.
- ✓ يعمل على خفض تكاليف عملية صرف الشيك.
- ✓ يسرع في عملية الدفع والمقاصة بين حسابات الساحب والمستفيد.
- ✓ يمكن الزبون سواء الساحب أو المستفيد من الحصول على معلومات عن كشف الحساب.

2- التحويل المصرفي الالكتروني: التحويل المصرفي هو العملية التي تتم بقيد مبلغ من المال في الجانب الدائن لحساب آخر، وقد يكون قيد هذا المبلغ في حساب نفس الشخص الآمر في نفس البنك أو في بنك آخر.[3]

---

[1]- لسيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط2، القاهرة، مصر، 2008، ص 166.

[2]- النظام رقم 03/97 المؤرخ في 17 نوفمبر 1997 يتعلق بغرفة المقاصة، ج ر عدد 17 لسنة 1997.

[3]- علي جمال الدين عوض، **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**، ج2، النقل أو التحويل المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 4، 2008، ص65.

المشرع المصري: نظم المشرع المصري النقل المصرفي في المواد من 329 إلى 337 من قانون التجارة المصري، وقد عرف المشرع المصري النقل المصرفي على أنه:

النقل المصرفي عملية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين من حساب الآمر بالنقل بناء على أمر كتابي منه وفي الجانب الدائن من حساب آخر.

ويجوز بهذه العملية إجراء ما يلي:

1) نقل مبلغ معين من شخص إلى آخر لكل منهما حساب لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين.
2) نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر كلاهما مفتوح باسم الآمر بالنقل لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين.

ينظم الاتفاق بين البنك والآمر بالنقل شروط إصدار الأمر ومع ذلك لا يجوز أن يكون أمر النقل لحامله.

يجوز الاتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل إلى البنك بدلا من تبليغه إليه من الآمر بالنقل.[1]

محكمة تمييز دبي: في أحد الأحكام الصادرة عنها عرفت التحويل المصرفي على أنه:" عملية نقل مصرفية تستعمل كأداة أو وسيلة مصرفية لنقل النقود بطريق القيود الحسابية من حساب إلى آخر وذلك دون اللجوء إلى تسليم النقود للمستفيد وهو بذلك يختلف عن كافة أنواع الأوراق التجارية في عناصره ونتائجه ويلتزم المصرف الذي يفتح لديه حسابا للقيام بعمليات تحويل مصرفي بالقيام بهذا العمل كمهني محترف.[2]

3- تعريف البطاقات المصرفية:

وردت عدة تعاريف فقهية بخصوص البطاقات المصرفية ومن بينها نذكر ما يلي:

هي بطاقة تصدرها مؤسسة مجازة تسلمها إلى عميلها بهدف استعمالها بشكل متكرر في سحب النقود أو بهدف تسديد ثمن السلع والخدمات للموردين دون أن يكون قبولها محصور بالمؤسسة مصدرة البطاقة فقط."3

أنواع البطاقات المصرفية: وتتمثل في:

---

[1]- المادة 329 من القانون رقم 17 لسنة 1999 المتعلق بقانون التجارة، ج.ر.م، العدد 19 مكرر، الصادرة بتاريخ 17 ماي 1999.

[2]- محكمة تمييز حكومة دبي- الطعن رقم 123 لسنة 2003، جلسة 31 ماي2003، على الموقع: www.Eastlaws.com

[3]- توفيق شنبور، أدوات الدفع الالكترونية: بطاقة الوفاء- النقود الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج1،الجديد في التقنيات المصرفية،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،ط2007،1، ص 87.

أ. بطاقة الخصم الفوري أو القيد المباشر:

تعتبر هذه البطاقة أداة وفاء دون أن تمنح للعميل ائتمانا من البنك، لأن إصدارها يتطلب من حامل البطاقة فتح حساب جار لدى البنك المصدر لبطاقته ويودع فيه مبلغا ماليا لا يقل رصيده عن الحد الأقصى المسموح له الشراء في حدوده، حيث يقوم مصدر البطاقة بخصم قيمة المشتريات من حساب الحامل وفي نهاية كل شهر يرسل البنك كشف حساب لحامل البطاقة الذي يلتزم بتغذية حساب البطاقة الجاري دوريا للمحافظة على الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به في ذلك الحساب.[1]

ب. بطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهري أو القيد الآجل:

لا تتطلب هذه البطاقة الدفع المسبق للعميل بل تتم المحاسبة بينهما شهريا عن طريق إصدار البنك كشفا شهريا إلى حامل البطاقة يتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة عليه على أن يسدد الحامل تلك المبالغ خلال مدة يحددها البنك في كشف الحساب وإلا فإن البنك يقوم باحتساب فوائد تأخيرية حتى تمام السداد.[2]

ج. بطاقة الائتمان القرضية أو التسديد بالأقساط:

تتفق مع بطاقة الخصم الشهري في كونها لا تشترط على حاملها الدفع المسبق لمصدر البطاقة في صورة حساب جار، إلا أنها تختلف عن سابقتها في كون الائتمان الذي تولده هو دين متجدد على شكل دفعات، فالتسديد فيها غير محدد بشهر بل بشكل دوري يتناسب مع دخله الشهري والمتبقي من المبلغ يعتبر قرضا بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليه والمتفاوتة، وبذلك تعتبر أداة وفاء وائتمان في نفس الوقت، ويكون لحامل البطاقة الشراء بالقيمة المسموح له بها حسب الاتفاق المبرم مع مصدر البطاقة.[3]

هي عبارة عن أجزاء صلبة أو برامج قيمة مخزنة يمكن تحميلها بقيمة محددة فإذا المحافظ الإلكترونية يمكن أن تكون في حاسب إلى صغير محمول بمصدر تغذية داخلي، أو في شكل بطاقة ذكية أو في شكل قرص مضغوط، ويمكن تحميل النقود الإلكترونية داخل المحفظة الإلكترونية.[4]

4- النقود الإلكترونية:

تعتبر النقود الإلكترونية شكلا جديدا من شكل السداد والدفع الإلكتروني، وهي تشبه النقود المعدنية أو الورقية إلى حد ما من حيث قدرة المشتري على شراء مختلف حاجاته الكبيرة أو الصغيرة، وتتمتع بدرجة عالية من الألمان من حيث القدرة على نسخها أو تزويرها أو ضد أي نوع من الغش أو التلاعب، والنقود

---

[1]- نادر عبد العزيز الشافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2007، ص 236

[2]- أحمد سفر، **أنظمة الدفع الالكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ط1، ص 88.

[3]- حسين محمد الشبلي وفايز الدويكات، **التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ط1، ص21.

[4]- جلال اعايد الشوى، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 59.

الإلكترونية تختلف عن بطاقات الائتمان فهي شكل الكتروني مماثل للعملات والتي يمكن تجزئتها وتبادلها وتخزينه[1]

المطلب الرابع: مزايا، عيوب والتحديات القانونية في مجال الصيرفة الإلكترونية

للصيرفة الالكترونية العديد من المزايا التي ساهمت في زيادة التوجه إليها إلا أنها لا تخلو من العيوب وباعتبارها تحولات رقمية جديدة فقد تولدت معها العديد من التحديات القانونية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف هذه الجوانب.

الفرع الأول: مزايا الصيرفة الالكترونية

يمكن إجمال أهم مزايا الصيرفة الالكترونية في النقاط التالية:[2]

- المساهمة في ارتفاع حدة التنافس في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم وبالتالي تحسين نوعية تلك الخدمات؛
- المساهمة في نجاح التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرامج المعلوماتية؛
- تتميز عملياتها بالمرونة والسهولة والسرعة، مما يتيح توسيع دائرة التعامل بها داخل المؤسسات المصرفية المالية أو غيرها ومما يؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات المصرفية الالكترونية ؛
- سهولة التواصل بين الداخل والخارج من خلال شبكة الاتصالات التكنولوجية المتطورة مما يسمح بتخطي العقبات الجغرافية والزمنية في انجاز الصفقات المصرفية والتجارية والمالية بشكل عالمي؛
- الاستفادة من المعلومات المجمعة والمخزنة على شبكة الأنترنت العالمية مما يؤدي إلى توسيع الاستثمارات في الداخل والخارج على حد سواء؛
- خدماتها تتم على بعد، بدون وجود شخصي مباشر بين أطراف العلاقة المصرفية كونها خدمات عبر الحدود لا تعرف قيود جغرافية؛
- خفض تكلفة الخدمات المصرفية بالمقارنة مع الوسائل الأخرى مما يساعد على انتعاش التجارة الالكترونية وزيادة فرص إنشاء العلاقات التجارية الدولية دون الحاجة لفتح أسواق جديدة وترويج الخدمات المصرفية واستقطاب العملاء و تسيير أعمالها و تلبية حاجاتها؛
- إمداد العملاء بالمعلومات عن أرصدتهم،

[1]– باسم أحمد المبيضين، **التجارة الالكترونية**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 141.

[2]– عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب**، لبنان، 2007، ص 155.

- تؤمن البنوك وسائل جديدة للإعلان عن خدماتها المصرفية و وتوفير الخدمات الممكنة، بإدارة الأرصدة و تحويل الأموال الكترونيا؛
- تخفيض نفقات البنوك لإجراء بعض العمليات المصرفية، مما يوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة إذا، أن تكلفة إنشاء موقع للبنك على الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك وما يحتاجه هذا الفرع من بناء وأجهزة وصيانة وعنصر بشري مختص و غيرها؛
- توفير المزيد من فرص الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل ؛
- تسهيل أجواء الأبحاث والدراسات، ووضع خطط جديدة، وكشف العقبات ومعالجة المشاكل بسرعة وسهولة أو قل تكلفة.

الفرع الثاني: عيوب الصيرفة الالكترونية

على الرغم من المزايا العديدة التي تتميز بها الصيرفة الإلكترونية إلا أنها لا تخلو من العيوب وتتمثل في ما يلي:[1]

- اتساع الفجوة في علاقة البنك بالعميل وما يمكن أن يترتب عنه من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية وتعرض البنك للنصب؛
- صعوبة مراقبة البنك المركزي لحجم السيولة حيث أن نظام البنك الإلكتروني يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطة على زر الهاتف أو الكمبيوتر خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس مما يجعل الدولة عرضة للتأثر بأزمات السيولة سواء الزيادة أو النقصان؛
- **ظهور المخاطر القانونية:** تنطوي المعاملات البنكية على درجة كبيرة من المخاطر القانونية كعدم المعرفة الكاملة بالتشريعات والتنظيمات المطبقة في بلد ما قبل البدء في تقديم الخدمات فيه؛
- **مخاطر السمعة:** وجود سمعة سيئة للبنك يسبب عدم توفر الوسائل الكافية والمؤكدة للبيانات التي تحتفظ بها البنوك والخاصة بعملائه أو وقوعه في بعض عمليات الاختراق، ويؤثر على عدد عملائه ويقلص من نشاطاته إلى أقصى حد مما يقلل من أرباح البنك؛
- المخاطر الأخرى تتمثل المخاطر الأخرى في المخاطر الخاصة بالعمليات البنكية التقليدية كمخاطر السيولة والائتمان .. الخ.

الفرع الثالث: التحديات القانونية للصيرفة الالكترونية

[1]– أعمارة نصيرة، **الصيرفة الاكترونية ودورها في تطوير نظم الدفع الحديثة** ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة لمسيلة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوالضياف، لمسيلة، 2018–2019، ص ص 7–8.

لقد تطورت أنواع الخدمات البنكية الإلكترونية بتطور حاجات الزبون وتنوعها، بسبب تغير حاجات الأشخاص ونوعية الوسائل والمنتجات والخدمات المطلوبة إشباعها، وعلى الرغم من تعدد أنواع الخدمات البنكية في هذا المجال إلا أنها قد واجهتها تحديات قانونية استطاعت مع الوقت التغلب عليها وإثبات مجال وواقع تطبيقها.

أ. التعاقد البنكي الإلكتروني وإثباته:

لقد أثارت وسائل الاتصال كثرا من الإشكالات حول مدى صحة العقود المبرمة بالوسائل الإلكترونية وخاصة فيما يتصل بها من وسائل الإثبات[1]، بعدما كانت العقود المبرمة بالوسائل العادية التي لا نجد بأنها تثير إشكالات حول إبرامها، وتعد الإشكالات التي تثيرها العقود الإلكترونية خاصة في ظل غياب المعايير والأوصاف والأنظمة القانونية للبيانات ،وقبولها كأدوات إثبات نهائية بالإضافة إلى مدى قدرة الغير على التلاعب بالمحتوى، بالإضافة إلى وسائل إثبات الوقت والمكان وإبرام العقد والقانون الواجب تطبيقه عليه وجهة الاختصاص القضائي في بت النزاع ومدى تلائم النصوص القانونية القائمة على إفرازات شبكة المعلومات على اعتبارات تلك النصوص مازالت تتعامل مع عناصر الكتابة والمستندات والأوراق والتوقيع والصور طبق الأصل من منظور مادي بحت بالتالي فإنها تنطبق على الوسائل ذات المحتوى الإلكتروني لذا كان لابد من إعادة النظر في التشريعات لتكاملها وتلاؤمها من تعارضها وتناقضها.[2]

ب. سلامة المعاملات والمعلومات البنكية الإلكترونية:

يعتبر مفهوم الحماية والأمان أحد المكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات التي تستند عليها العمليات البنكية الإلكترونية بشكل أساسي لتوفير إجراءات الأمن المادي والمنطقي لحماية الأجهزة والمعدات والبرمجيات والشبكات، وعليه فإن أمن المعلومات الموجودة لدى البنوك هي الهدف الأكبر وهي الأساس لثقة العملاء فيه[3]، ونجد أن حلقات الحماية التقنية وأمن المعلومات لا تكتمل إلا بالحماية القانونية من خلال أحكام تحمي من إساءة استخدام الحواسيب والشبكات في ارتكاب جرائم الكمبيوتر والانترنت والجرائم المالية الإلكترونية وإلا بقيت الحماية منقوصة ومشكوك في جدارتها وبالتالي كان لابد من إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات لنظام البنك وعميله والنظم المرتبطة بهما[4].

---

[1]– ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبد اللات، مرجع سابق، ص205.

[2]– بوفليح نبيل وفرج شعبان، البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة التنافسية بين البنوك العربية، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص 6.

[3]– عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات إتفاقيات بازل 2**، الملتقى الدولي في المالية حول إشكاليات بروز الصناعة المصرفية في ظل ضغوط العولمة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004، ص6.

[4]– ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير، مرجع سابق، ص205.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل توصلنا إلى أن التحول الرقمي أصبح ضرورة من ضروريات ممارسة النشاطات المؤسساتية، لما له من فائدة تعود على تنمية الأعمال وتسهيلها من منطلق أنه وسيلة تسهل حفظ مصادر المعلومات الأصلية من التلف وتقلل تكلفة التواصل مع الجمهور الخارجي، والاتصال بين الجمهور الداخلي للمؤسسة، ذلك أن كل الوسائل التي يتطلبها التحول الرقمي منتشرة عبر العالم وتوفرها سهل سواء للأفراد أو المؤسسات بما يسمح بخلق جسور تواصل تتميز بالثقة والمرونة لتربط بين أطراف العملية الاتصالية والقائم بالعلاقات العامة والمستفيد من وظائف العلاقات العامة على حد سواء.

الفصل الثاني: الاداء المالي للبنوك

تمهيد:

يحتل موضوع الأداء المالي أهمية كبرى في البنوك والمؤسسات، خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، حيث تسعى كل منها إلى بلوغ الأهداف المسطرة مسبقا، وذلك وسط مناخ يتسم بالتعقيد والديناميكية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذه التغيرات تفرض عليها ممارسة مجموعة من الأنشطة من خلال المزج بين مختلف الموارد المتوفرة، هذا ما قد يساعدها على تحقيق الأهداف أو يكون عائقا لها، ويهدف تقييم الأداء في البنوك عامة إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعظيم أرباحها ولتحقيقها ذلك وجب عليها التعرف على الوضعية المالية لها والتنبؤ بمستقبلها المالي، الذي يسمح على ضوئه باتخاذ قرارات رشيدة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إجلاء الغموض عن الأداء المالي، وتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الاداء المالي.

المبحث الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي تحدد درجة تطور المؤسسات وكفاءتها، حيث تسعى المؤسسات إلى الاستمرارية وتحقيق البقاء والنمو، وذلك عن طريق تميز منتجاتها وتحسين أدائها، وعليه سنتناول في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للأداء المالي، أهميته وأهدافه والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

هناك العديد من التعاريف لمفهوم الأداء المالي نذكر من بينها:

التعريف1: يقصد به مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل، من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة.[1]

تعريف2: الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[2]

تعريف3: هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق هامش أمان يبعدها عن العسر المالي.[3]

تعريف4: نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء من خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية.[4]

تعريف5: ويعرف أيضا على أنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين والذي يشمل استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية.[5]

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:[6]

1. العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
2. أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
3. مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض الأرباح؛
4. مدى تغطية النشاط للمصاريف العامة.

---

[1]– عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة –مصر، 1998، ص 03.

[2]– ديسلر جاري، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 322.

[3]– مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة –مصر، 2012، ص 15.

[4]– محمد نجيب دباش وطارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 07.

[5]– يسرى كريم ريشان الحديثي، **دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركة الأدوية الأردنية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص 34.

[6]– ددان عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة الجزائر، 2006، ص 41.

ومنه نرى أن الأداء المالي ما هو إلا: انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية التي تصور حالة حقيقية عن أعمال البنك.

التعريف الإجرائي: مما سبق ذكره يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة ككل ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، وهو المقياس المحدد لنجاح المؤسسات من عدمه، وجزء من الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

الفرع الأول: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتقييم مستويات أدائها وفعاليته ومراقبة أوضاعها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة.[1]

ويمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في النقاط التالية:[2]

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

وأهمية الأداء المالي تلقي الضوء على الجوانب التالية:[3]

- تقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم سيولة المؤسسة.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:[4]

---

[1]– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص ص 46، 47.

[2]– علاء نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان– الأردن، 2012، ص 251.

[3]– دونالد ووترز، **101 طريقة لتطوير أداء الشركات**، دار فاروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر،2002، ص 18.

[4] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة ونشاط والمديونية على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي:[1]

- الهيكل التنظيمي.
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا.
- الحجم.

أ. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية التمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وكذا التمايز الأفقي وهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.[2]

ب –المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ

[1]– زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص 72.

[2]– محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 48– 49.

التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.[1]

ج ـ التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، والتي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة[2].

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف والمخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية.[3]

د ـ الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.[4]

1ـ زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2– بن ندير نصر الدين وشملال أيوب، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE**، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يوم2017/04/25، جامعة البليدة 2.

3– محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

4– نفس المرجع، ص 51.

المبحث الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي في البنوك يهدف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها من خلال إتباع القواعد والمراحل اللازمة لهذه العملية، ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره وأهميته وأهدافه، إضافة إلى القواعد ومراحل هذه العملية.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء حسب الباحثين والاقتصاديين هي مرحلة من مراحل عمليات المراقبة، ويعتبرونها جزء مهم من النتائج والإنجازات المحققة في البنوك والمؤسسات، حيث أنها تكون فعالة إذا حققت جميع الأهداف المسطرة بإتباع عملية المراقبة، وتحقق وتساعد في عملية التقييم.

وعليه فإن تقييم الأداء المالي هو:

تعريف1: هو مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم والإدارة والتخطيط ويرفع كفاءة العاملين.[1]

تعريف2: يعد تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك[2]، هو ما تسعى المؤسسة للوصول إليه والسلوك المتجه وفق أسس ومعايير محددة مسبقا التي تضمن تحقيق دلك، أي الوصول إلى تحقيق مستوى مقبول من الأهداف مع ضرورة مراعاة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ذلك.[3]

تعريف 3: يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مستقبلا ، أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.[4]

---

[1]– نصر حمود مرنان فهد، **أثر السياسيات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ، دار المسيرة ، عمان، الأردن 2009، ص ص 24-25.

[2]– الطيب بو لحية، عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013، جامعة جيجل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، ص 3.

[3]– التجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجاري–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011**، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص27.

[4]– سارة نعمون، **تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام بطاقة الأداء المتوازن** – دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة الممتدة (2017-2013)، مدكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019، ص29.

تعريف4: عملية تقوم بتقديم حكم له قيمة وفائدة على إدارة الموارد المتاحة لدى المؤسسة والبنك، من أجل خدمة مختلف المتعاملين مع المؤسسة والبنك، أي يعتبر بمثابة قياس للنتائج المحققة وللأهداف، باستخدام وسائل واضحة.[1]

التعريف الإجرائي: من التعاريف السابقة، نعرف تقييم الأداء المالي على أنه خطوة مهمة ضمن النظام الرقابي، يعمل على قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، بالإضافة إلى أنه مجموع الإجراءات والطرق التي تسعى إلى حساب وقياس النتائج المتوصل إليها من طرف البنك، وذلك باستخدام وسائل وأساليب متعددة، الأمر الذي يساهم ويساعد في الوصول إلى الحكم على فعالية أداء وكفاءة البنك.

المطلب الثاني: عناصر تقييم الاداء المالي والجهات المستفيدة منه

يقوم تقييم الأداء المالي على مجموعة من العناصر اللازمة لسيرورة عمل المؤسسات، بالإضافة إلى معرفة أهم المستخدمين له وذلك من خلال:

الفرع الأول: عناصر تقييم الاداء المالي

من أهم عناصر تقييم الأداء المالي نجد:

أ. الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات والمخرجات.[2]

هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ماهو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودا القصوى.

ب. الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية، استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.[3]

وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسيطرة من طرف المؤسسة.

ج. الإنتاجية: وتتمثل في جودة تجميع الموارد في المؤسسة، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من الإنفاق للموارد.[4]

هنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات المؤسسة.

---

[1]– السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، 2000، ص 38 بتصرف.

[2]– نور الله كمال، **وظائف القائد الإداري**، دار ظلا للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1992، ص15.

[3]– سعدي يحيى، أوصيف لخضر، **أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء وفعالية المنظمات**، الملتقى الدولي حول أداءء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 10–11 نوفمبر 2009، ص812.

[4]– علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001، ص06.

د. الجودة: هي قدرة المنتج علىتلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة.[1]

وهنا الجودة تشير إلى وجود علاقة بين المستهلك والمنتج.

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

تعددت الجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء المالي وأهمها:

1) إدارة المصارف: تهتم إدارة المصرف بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عديدة منها، ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الإنحرافات وتصحيحها، وأيضا التوفيق بين هدفي سيولة المصرف وربحيته، لأن أكثر من 10/9 من تمويل المصرف متأت من الودائع، وأيضا ما يطلبه مجلس الإدارة دوريا من دراسة العلاقات بين الفقرات الفرعية للميزانية العمومية وقائمة الدخل مع مجموع تلك الفقرات، هذا إلى جانب التقارير الدورية المطلوب تحضيرها إلى المراقبين من المصرف المركزي، وضرورة الموازنة بين ربحية استخدام الودائع وأسس العمليات المصرفية السليمة، ومدى الوفاء بأهداف المصرف، ومدى تطبيق سياسات استخدام الأموال.

كما أن المصارف بحاجة لمعرفة مدى وتوقيت الحاجة لشراء الأموال بالسوق وبيعها وبيع أو شراء الاستثمارات لتعزيز السيولة أو استخدامها وجدولة استحقاقات الاستثمارات قصيرة الأجل، ومواجهة الضغوط اليومية والدورية على سيولة المصرف، وكيفية استجابة المركز النقدي لها[2].

2) المصرف المركزي: إن المصرف المركزي مسؤول عن الرقابة على المصارف،وعن تنفيد السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع المصرف المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني،فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية الغرض توحيد البيانات المالية الائتمانية الواردة له من المصارف وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية وأهدافها،فإن المصرف المركزي يطلب من المصارف تقديم هذه المؤشرات بجداول ذات تفاصيل محددة من قبله،تكشف وتفصح عن فقرات القوائم المالية والعلاقات المطلوبة بينها، تتضمن هذه الجداول المطلوبة من المصرف المركزي الكثير من المؤشرات التي هي حصيلة إجراء التحليل المالي الدوري وربما المفاجئ.

[1]– سعدي يحيى، أوصيف لخضر، مرجع سابق، ص811.

[2]– حسين سليمان محمد أبو عردة، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، دراسة حالة مجموعة، الاتصالات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الاسلامية، فلسطين، 2017، ص 24.

إذن كما يقوم بتوجيه المصارف إلى تعديل أدائها بما يحفظ ويصون حقوق المودعين والمالكين، ويحمي المصارف من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة[1].

3) المودعين: إن للمودعين مصلحة كبيرة في توافر السيولة بمستويات مناسبة،وبدون أن تكون هناك احتياطات نقدية فائضة عن حاجات المصرف،وبالتالي تعرضه إلى خسائر تشغيلية تضعف من متانة رأس المال،ويهتم المودعون كذلك بطبيعة محفظة موجودات المصرف،لأنها تعكس قدرة المصرف على التوفيق بين المخاطرة والعائد،وقدرته كذلك على تحقيق درجة من التنويع في موجودات مختارة تمتاز بالجودة، ومستندة إلى دراسة المراكز الائتمانية أو للشركات المصدرة للأوراق المالية ضمن محفظة الاستثمارات.

4) المالكون أو المساهمون: يحتل التحليل المالي موقعا خاصا ضمن مجموعة الأساليب المهمة التي تساعد المساهمين في الرقابة على عمليات المصرف ولابد من تمكين المساهمين من تفهم المؤشرات الدورية للتحليل المالي يفترض أن تعكس التقارير السنوية الموجهة للمساهمين والمتضمنة الحسابات الختامية العديد من نتائج التحليل المالي ومقارنات مع الماضي ومناقشة النتائج المحققة، كما أن التحليل المالي يعكس مدى قدرة المصرف على تنفيد الخطط والموازنات التي أقرت للمستقبل من قبل المساهمين كأداء مستهدف، كما أن المؤشرات توجه المساهمين نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الخلل في الأداء[2].

5) السوق المالي والهيئة العامة لسوق المال: إن هناك مجموع صناع السوق المتداولين والمستثمرين في الأوراق المالية يراقبون أداء المصرف والمصارف الأخرى المدرجة في السوق المالي ويقارنون بين أداء المصرف وغيره من المصارف، وذلك بهدف إعادة النظر في المحافظ الاستثمارية، وفي مناخ الانفتاح والتحرير من القيود،يهتم المستثمرون من خارج الوطن بمؤشر الأداء لغرض الاستثمار أو عدمه في الأسهم المصرفية المتداولة بالأسواق المالية الدولية والإقليمية[3].

6) السلطة الضريبية: هي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، ومدى تنفيذها للأحكام الضريبية، لذلك فإن القوائم المالية السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة، تساعد السلطة الضريبية كثيرا على ممارسة مهماتها اتجاه المصرف بعقلية متفهمة، وقرارات دقيقة.

---

[1]– عبد الله الركوي منوي العنزي، **تحليل الرفع المالي لأغراض تقويم الأداء –دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية**– مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص76.

[2]– بدالة سامية، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر –دراسة حالة مصرف السلام وبنك التنمية المحلية**– مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي غبد الحفيظ بوالصوف، 2020، ص6.

[3]– أمارة محمد يحيى عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الأردني لتمويل والاستثمار**، ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، 2008، ص ص 179-180.

7) الجمهور: لكي يستطيع الجمهور متابعة أوجه النشاط المصرفي فإنه يعتمد من بين مجموعة من الأساليب على نتائج تحليل وتقييم الأداء،الذي يظهر له مدى ذلك النجاح المتحقق في المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف،أو قام بتطويرها وتنويعها لصالح الجمهور، هناك فئات عديدة من الجمهور تتابع مؤشرات التحليل المالي،وتراقب الأداء من خلالها، كما أن المصرف يعتمد على مؤشرات التحليل المالي في تصميم برامج العلاقات العامة مع الجمهور مستعينا بها في توضيح أنشطته،ومدى قدرته على إشباع حاجات الجمهور[1].

المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من أهمية تقييم الأداء المالي، وأهدافه والتي تنقسم كالتالي:

الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء المال

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية:

1) تقييم تطور حجم المؤسسة: وذلك عن طريق الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في رقم أعمالها وأصولها وعدد مستخدميها وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي في فترات زمنية مختلفة وأيضا بمقارنتها مع المؤسسات المماثلة الأخرى.

2) تقييم تطور نشاط المؤسسة: يستهدف تقييم الأداء المالي التأكد من تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف ومعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية وكيفية سير سياستها الاستثمارية.

3) تقييم سيولة المؤسسة: تقييم الأداء المالي يعمل أيضا على التأكد من توفر السيولة والمحافظة عليها لحماية المؤسسة من خطر الوقوع في العسر المالي والإفلاس.[2]

4) تقييم تطور توزيعات المؤسسة: الغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح .

5) تقييم مديونية المؤسسة: يهدف تقييم مديونية المؤسسة إلى معرفة مدى اعتماد المؤسسة في هيكلها المالي على مصادر التمويل الخارجية.

---

[1]– زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص23.

[2]– بن شيخ ليلى، سويسي راوية، **أثر خصائص المسير المالك على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة عينة من المؤسسات في ولاية برج بوعريريج–**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021، ص 30–31.

6) تقييم ربحية المؤسسة: تهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المالك من النشاط العادي الذي تمارسه المؤسسة.[1]

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تتجلى أهداف تقييم الأداء المالي في:

- يسعى تقييم الأداء المالي إلى تحسين وتقوية النشاط البنكي، من أجل حصول التطور والتقدم في الاقتصاد،
- إن تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية والفاعلية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لأنه يوضح نقاط القوة والضعف في البنك ويساعد على تحليل النتائج المتوصل إليها،
- يبين تقييم الأداء المالي مدى تأثر البنك بالمتغيرات الاقتصادية (المحيط الخارجي للبنك)،
- يساهم تقييم الأداء المالي في فحص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات، من أجل إيجاد العراقيل والأسباب التي حالة في تحقيق أهداف البنك، مع توفير الحلول للمشاكل.[2]

المطلب الرابع: قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء المالي

ارتكز تقييم الأداء المالي في عملياته على مجموعة من القواعد والمراحل المساعدة في تتطيقه داخل المؤسسات والبنوك كما يلي:

الفرع الأول: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي، وتتمثل فيما يلي:

أ. تحديد الأهداف: تعتبر الخطوة الأولى، حيث يتعين على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية، إنما يشمل جميع الأهداف التفصيلية سواء كانت قصيرة أو بعيدة المدى والأهداف رئيسية وأخرى فرعية.[3]

ب.وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: بعد تحديد الأهداف يتم وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحيةن ومن ناحية أخرى تم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.[4]

---

[1]– جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**–دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANGHAZ (2005–2008)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2008–2009، ص 73.

[2]– عبد الرحيم وشيي وجازية بوزيان، **تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي**، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، في 25/24 أبريل 2006، ص 30.

[3]– امارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير إدارة أعمال، جامعة حلب، 2008، ص176.

[4]– سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة وكالتي CPA–BNA، بالوادي للفترة (2009–2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصصل بنوك، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، 2015، ض30.

ج.تحديد مراكز المسؤولية: حيث يتم وضع على رأس كل قسم مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف على عملية تقييم الأداء وهنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز المسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما يساعد تحديد مراكز المسؤولية على الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.[1]

د. تحديد معليير ومؤشرات واضحة للأداء: تتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم اداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وذلك باختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء والتي تختلف حسب طبيعة نشاط كل وحدة.[2]

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمجموعة من المراحل وندرجها كمايلي:

المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات الغحصائية والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير أو المؤشرات المطلوبة والمستخدمة في التقييم خلال فترة ما، ويتم الحصول على هذه المعلومات من القوائم المالية للمصرف والمتمثلة في الميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر،..... وغيرها من القوائم المالية،وقد تكون هذه المعلومات خاصةخاصة بسنة معينة، تخدم عملية التقييم خلال تلك السنة، وقد تكون معلومات متعلقة بالسنوات السابقة أو بيانات عن أنشطة المصارف الأخرى العاملة في نفس القطاع المصرفي لأهميتها في المقارنة والتقييم.[3]

المرحلة الثانية: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

تمكن هذه المرحلة من الوقوف على مدى دقة وصلاحية المعلومات والبيانات الاحصائية لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، إذ يتعين توفير مستوى من الثقة والاعتمادية في هذه البيانات.[4]

---

[1]– عمر تيمجغدين، دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص62.

[2]– عمر تيمجغدين، المرجع السابق، ص63.

[3]– عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص ص16-17.

[4]- إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونمادج تطبيقية، الدار الجامعيةن السكندرية، 2006، ص 487.

المرحلة الثالثة: إجراء عملية التقييم

تتم عملية التقييم في هذه المرحلة باستخدام نسب ومؤشرات الملاءة ، بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف الأنشطة والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنوك للوصول لحكم موضعب ودقيق يمكن الاعتماد عليه.[1]

المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار المناسب حول نتائج التقييم

في هذه المرحلة يتم اتخاذ القرارات المناسبة حول ما إذا كان نشاط المصرف المنفذ والاعمال المنجزة ضمن ما كان مخططاتها، وحصر جميع الانحرافات وأسبابها، وضع الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات وتوجيه المصرف نحو الأداء الأفضل مستقبلا.[2]

المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

خلال هذه المرحلة تتم متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف وتوفير الشروط اللازمة والمشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من النتائج التي أسفر عنها التقييم.[3]

[1]– حمو سعدية، مقدم عبد الجليل، سليماني إلياس، تقييم الأداء المالي للبنوك اللإسلامية في الجزائر –دراسة حالة بنك البركة الاسلامي الجزائري خلال الفترة (2010–2015)، مقال بمجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 05، العدد01، ص502.

[2]– فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية لمستخدم البيانات الماليةن دار المنهج للنشرن عمانن الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص32.

[3]– سناء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص32.

المبحث الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي

تظهر نتائج الأداء المالي في البنوك من خلال مؤشرات ونماذج توضح مختلف النسب المطلوبة لتحديد ذلك، وباعتبار هذه النماذج والمؤشرات أداتين من أدوات التحليل المالي لتشخيص حالة البنك فقياس الأداء يكون بتحليل مؤشرات ونماذج كمرحلة أولى إلى أن تتم عملية القياس بعملية تقييم، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات ونماذج قياس الأداء.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الأداء المالي

عملية قياس وتقييم الأداء تكون بتحليل المؤشرات التي تعرف بأنها مقاييس الكمية للتقييم المالي للبنك، كما أنها عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي لعملاء البنك من خلال إيجاد علاقات بين قوائمهم المالية التي تعكس مدى قوة مركزهم المالي[1].

قسمت المؤشرات التي تقيس الأداء المالي في البنوك حسب مختلف الوظائف التي يمارسها البنك، إلى مؤشرات الربحية والتي ترتبط بعائد البنك، ومؤشرات المخاطر التي تواجه العمل الاستثماري للبنك، ثم مؤشرات ترتبط بدرجة السيولة المالية، بعدها مؤشرات ملائمة رأس المال، كما توجد مؤشرات أخرى قد تكون داخل البنك أو خارجه، نذكرها فيما يلي:

أولا/ مؤشرات الربحية: وتشتمل على:[2]

1. معدل العائد على حق الملكية ROE: يشير هذا المعدل إلى مقدار العائد المتأتي من استثمار البنك في الأموال، ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح على حق الملكية.

2. معدل العائد على الأصول ROA: هذا المؤشر يبين مدى قدرة الأصول على خلق الربح، ويحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات.

3. معدل العائد على الأموال المتاحة ROR: وينتج عن قسمة صافي الربح على مجموع حقوق الملكية بالودائع، أي هو معدل العائد المتأتي من كل الأموال للبنك متوفرة للتوظيف والاستثمار.

4. معدل استخدام الأصول: يمثل هذا المؤشر المعدل الذي تستخدم به الأصول المتوفرة، ونتحصل عليه من خلال قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

5. نسبة هامش الربح NIM: ويسمى أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، بحيث يعكس هذا مدى كفاءة البنك في إدارته وتحكمه في التكاليف المختلفة، يحسب بالعلاقة المتمثلة في قسمة صافي الربح على الإيرادات.

---

[1]– علي عبد الله شاهين، **دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك**، كلية التجارة قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 22.

[2]– مهدي عطية موحي الجبوري، **مؤشرات الأداء المالي**–دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 31–03–2007، ص 7–8.

ثانيا/ مؤشرات مخاطر الاستثمار: تتمثل في:[1]

1. المخاطر الائتمانية: وهي المخاطر التي يتوقعها البنك من الأموال الممنوحة والتي قد يصعب التكهن بمدى دقتها وتخضع هذه الأموال لحالات من تأخر التسديد أو عدمه، تقاس بـ: **نسبة الأصول الخطرة / مجموع الأصول.**

2. مؤشرات الرافعة المالية: يقيس هذا المؤشر درجة مخاطر رأس المال ويقيس نسبتين:

أ. نسبة إجمالي الودائع ÷ رأس المال الإحتياطي.

ب.نسبة مجموع الأصول ÷ رأس المال المدفوع.

ثالثا/ مؤشرات السيولة: تتمثل في النسب المختلفة التي تقيس مقدار وفاء البنك بالتزاماته سواء قصيرة أو طويلة الأجل، وهي:[2]

1.نسبة الرصيد النقدي: ويحسب عن طريق قسمة الأموال متوفرة في صندوق والبنك على الودائع؛ ويراد من هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية في البنك على سداد ودائع عملاءه.

2.نسبة السيولة القانونية: تحسب بقسمة النقود وأشباه النقود على إجمالي الودائع؛ حيث يعبر بها عن قدرة البنك على مواجهة السحب من المودعين بما يتوفر له من رصيد نقدي وشبه نقدي متمثل في (رصيده لدى بنك مركزي وحصصه من سندات وودائع جارية وآجلة وأرصدة مصارف).

3.نسبة التوظيف: (نسبة القروض إلى الودائع) وتحسب بقسم القروض على مجموع الودائع، يعود من حساب النسبة معرفة مدى ملائمة توظيف البنك للأموال المتاحة لمواجهة القروض المطلوبة منه.

4.نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: النقدية / الأصول، تمثل النسبة مدى نسبة الأصول السائلة للبنك إلى إجمالي أصوله.

رابع/ مؤشرات ملائمة رأس المال: تتمثل هذه المؤشرات في مدى كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها، وتأثيرها على أموال المودعين والدائنين، وتتمثل في النسب[3]:

1.نسبة رأس مال ممتلك / مجموع الأصول: تعبر النسبة عن قيمة استثمارات البنك.

2.نسبة رأس مال ممتلك/ الودائع: تساهم النسبة في إبراز أهمية رأس المال الممتلك والودائع كمصدر للتمويل.

3.نسبة رأس مال ممتلك / الاستثمار في الأوراق المالية: توضح النسبة مدى استعداد البنك لمواجهة المخاطر المترتبة عن الاستثمار في الأوراق المالية.

---

[1]– مهدي عطية موحي الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 8–9.

[2]– نفس المرجع، ص 10–11.

[3]– بشارة آية، **دور التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الاسلامية–دراسة حالة بنك البركة–وكالة عين مليلة**– مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021، ص ص42–43.

4. نسبة رأس المال الممتلك / القروض: تقيس النسبة مدى قدرة البنك على مواجهته للخسائر ناجمة على القروض الممنوحة وتغطيتها.

خامسا/ باقي المؤشرات: وتتمثل هذه المؤشرات في الأطراف الأساسية التي تحدد نشاط البنك والمتعاملين معه كما يتأثر بهم وتتحدد أهدافه وسياساته بفعلهم، نذكر منهم[1]:

1. المودعون: ويتمثلون في الفئة صاحبة فائض رأس المال الباحثة عن توظيفه لضمان دورانه.

2. المستثمرون: تشمل الفئة الموظفة للقروض التي يمنحها البنك، يدخلون ضمن العوامل المؤثرة الخارجية للبنك.

3. المالكون: وهم المؤثرين الخارجين أصحاب الحقوق في البنك (لديهم الحق في رأس مال البنك).

الشكل رقم (....): مؤشرات الأداء المالي

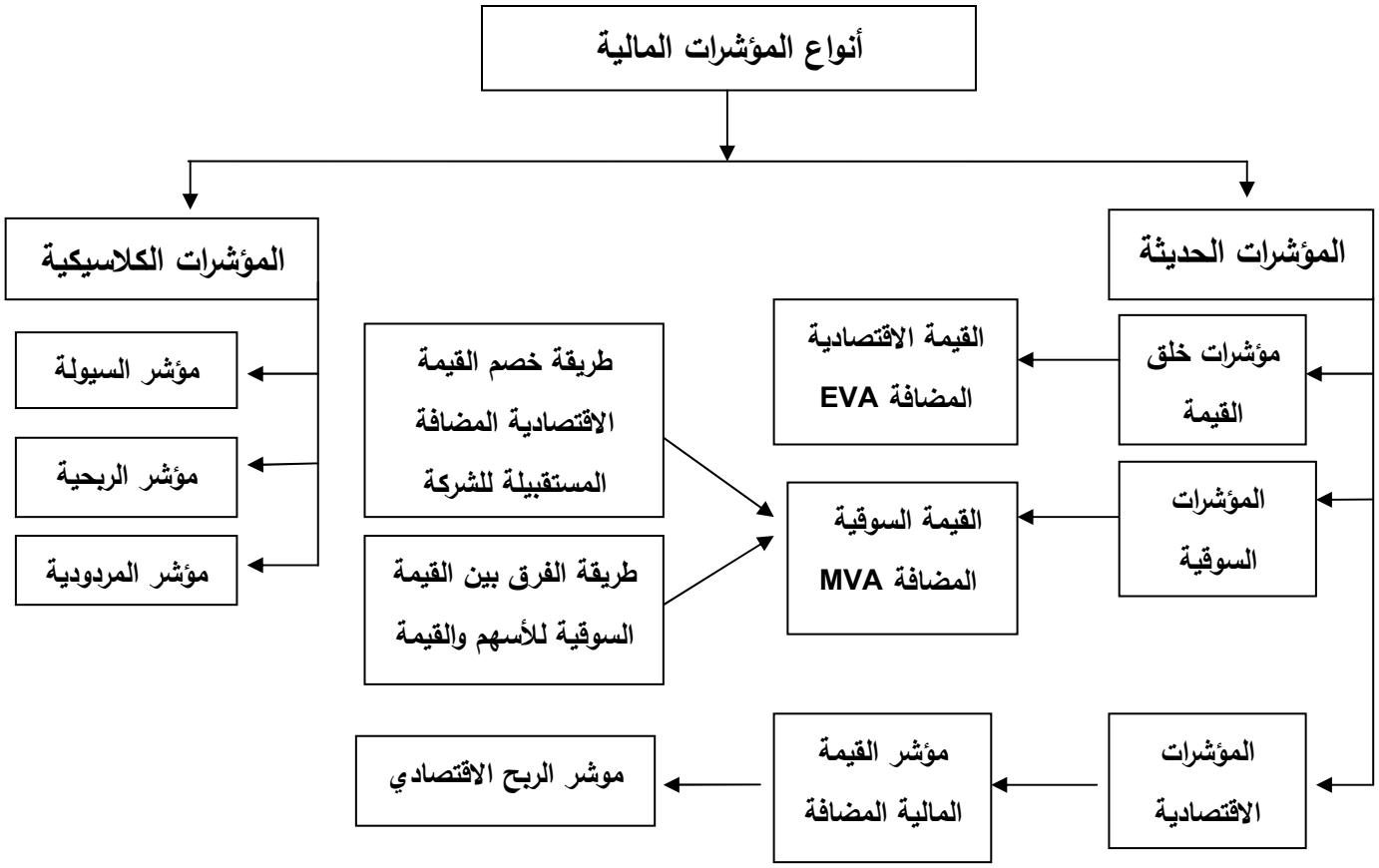

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: أرشد فؤاد التميمى، عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص140.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 11-12.

المطلب الثاني: نماذج قياس الأداء المالي في البنوك

عند استخدام المؤشرات لتقييم أداء البنك، فانه يأخذ مجموعة محددة من النسب لذلك وتمثل نماذج مختلفة لقياس الأداء المالي في البنوك، ومن أشهر التقسيمات في النماذج لقياس الأداء نموذج العائد على حقوق الملكية ROE، نموذج العائد على الأصول ROA، نموذج CAMELS، نموذج القيمة المضافة EVA.

1)نموذج العائد على حقوق الملكية:

نموذج لتقييم أداء البنك من خلال تحليل النسب فهو يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك بمقابل مخاطر يتم اختيارها تتمثل أساسا في: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة وكذلك مخاطر التشغيل، ويعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة.

تلخص مؤشرات هذا النموذج في:

1)1. العائد على حقوق الملكية Return on equity: بحيث يعكس الربحية المتأتية عند كل وحدة واحدة من الأموال الخاصة، ويرتفع ROE عندما يزيد العائد عن الأصول ROA .

$$ROE = \frac{P}{E} \times 100$$

صافي الدخل Profit: يمثل النتيجة الصافية عن إجمالي الإيرادات ناقص إجمالي النفقات.

حقوق الملكية (الأموال الخاصة) Equity =رأس المال المدفوع + الإحتياطات + الأرباح غير موزعة[1].

1)2. العائد على الأصول Return on Asset[2]: يوضح هذا المؤشر العائد المتأتي من استغلال الأصول، فالارتفاع في هذا المؤشر يوضح مدى فعالية الإدارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك.

$$ROA = \frac{P}{TA} \times 100$$

حيثP: تمثل صافي الدخل، وTA: إجمالي الأصول (Total Asset).

3.1.معدل هامش الربح Profit Margin[3]: هذا المؤشر يعكس مدى كفاءة الإدارة ومدى مراقبتها لتكاليفها.

$$PM = \frac{P}{TR} \times 100$$

---

[1]– عبد اللطيف أولاد و آخرون، **قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية**– دراسة حالة بنكي CPA–BBA للفترة 2014–2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 28.

[2]– عبد اللطيف أولاد و آخرون، نفس المرجع السابق، ص 29.

[3]– نفس المرجع، ص 29.

تمثل TR إجمالي الإيرادات (Total Return).

3.1.معدل منفعة الأصول AU:ويوضح هذا المؤشر مدى إستغلالية الأصول لأفضل إنتاجية منها.

$$AU = \frac{TR}{TA} \times 100$$

4.1.معدل الرفع المالي EM: يقاس من هذا المؤشر النسبة بين الأصول ومدى تفوقها على حقوق الملكية (الأموال الخاصة).

2)نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك:

يعتبر نموذج CAMELS لتقييم أداء المالي للبنوك، بحيث يستعمل النموذج مجموعة من المؤشرات المختصرة في تسميته "CAMELS"

أ. كفاية رأس المال Capital Adequacy :يحدد المؤشر الملاءة المالية للبنوك ويبين مدى قدرتها على مواجهة المخاطر التي قد تصيب عناصر مكونة لميزانيتها، وتبعا لمقررات لجنة بازل فان نسبة المؤشر يجب أن تكون تساوي أو تفوق 8% حيث:

كفاية رأس المال = (رأس مال مساند + رأس مال أساسي) ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر.

ب. جودة المنتوجات Asset Quality: يعتمد المؤشر على نوعية الأصول التي تظهر في ميزانية البنك وحجم المخاطر المرتبطة بها ومدى قدرة البنك على قياسها ومراقبتها وتعامله معها وفي مجموعة تالية بعض النسب توضح جودة أصول البنك:

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض= (القروض المتعثرة ÷ إجمالي القروض) ≥ 1%

القروض المتعثرة إلى إجمالي حقوق الملكية= (القروض المتعثرة ÷ إجمالي حقوق الملكية) ≥ 1%

نسبة مؤونة تدني قيمة القروض= (مؤونة تدني القروض÷ إجمالي القروض ≤ 1.5 %

نسبة مخصصات خسارة القروض= (مخصصات خسارة القروض÷ إجمالي القروض ≤ 100 %

ج.الإدارة Management[1]: يعتبر مؤشر الإدارة في Camels مؤشر نوعي عموما يتم استخدامه لقياس جودة إدارة البنك من خلال هذه المعايير:

الحوكمة: يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس كل من الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ لقرارات بشكل مستقل عن الإدارة.

الموارد البشرية: يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية على مستوى البنك تقدم التوجيهات والنصائح وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين.

عملية المراقبة والتدقيق: يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك.

[1]– نفس المرجع، ص 190-191.

نظام معلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير دورية (شهرية، سنوية،..الخ) دقيقة وفي الوقت المناسب.

التخطيط الاستراتيجي: الذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية تم تحديثه.

د. الربحية Earning[1]:يقاس مؤشر الربحية عن طريق بعض النسب والمعادلات التي تظهر مقدار توليد البنك للأرباح ومدى قدرته على توزيعها واستعمالها ومن أهم هذه النسب العائد على حقوق الملكية ROE والعائد على الأصول ROA، وتقيم النتائج بهذه النقاط:

- ✓ القدرة على توليد الأرباح غير الموزعة.
- ✓ مستوى الاستقرار في النتائج.
- ✓ مستوى تكاليف النشاطات.
- ✓ مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة.
- ✓ مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

هـ.السيولة Liquidity[2]:يعمل هذا المؤشر على معرفة نسب السيولة المتوفرة بالبنك ومدى قدرته على تسييل أصوله بما يتناسب مع استحقاق خصومه، أي بمدى قدرته البنك على مواجهة التزاماته سواء على المدى القصير أو الطويل، ووفق نموذج CAMELS تقاس السيولة فيه بنسبتين:

*نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الأصول= (ودائع العملاء÷ إجمالي الأصول) وتكون النسبة أكبر أو تساوي75%.

*نسبة إجمالي القروض إلى ودائع العملاء= (إجمالي القروض÷ ودائع العملاء) وتكون النسبة أصغر أو تساوي 81%.

و. الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk[3]:ويتعلق الأمر بحساسية المحافظ الاستثمارية على مستوى البنك لمختلف أنواع المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار الأسهم في الأسواق المالية وغيرها من المخاطر، ويستخدم لقياسها مقياس إحصائي معروف باسم مقياس تحت المخاطر "Value at Risk" اختصار لـ VAR والذي يقيس الخسارة المتوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

[1]– نفس المرجع، ص 191.

[2]– نفس المرجع، ص 191.

[3]– نفس المرجع، ص 191-192.

2.نموذج المضافة الاقتصادية Economic Value Added "EVA"

باعتبار القيمة الاقتصادية مقياس لتقدير الربح المالي المتأتي عن توظيف واستثمار للأموال فهي تتمثل في الفرق بين صافي الدخل بعد اقتطاع من الإجمالي للدخل الضرائب وتكلفة رأس المال الممتلك المقترض، يعبر عن EVA في معادلة تالية[1]:

EVA = Adjusted NOPAT – Adjusted Cost Of Capital

Adjusted NOPAT: صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب.

Adjusted cost of capital: التكلفة الكلية لرأس المال المستثمر.

[1]– رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، **القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 30 عدد 12، 2016، ص 2503.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا باستعراض و تقييم الأداء المالي في البنوك ، وقد توصلنا إلى أن الأداء المالي أداة جد مهمة في أي مؤسسة مصرفية لتحديد أهم نقاط قوتها والاعتماد عليها وتطويرها للوصول إلى أهداف المؤسسة، وكذلك نقاط الضعف لمعالجتها بالإضافة إلى توضيح وشرح كافي للأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي بصورة عامة المتمثلة في النسب والمؤشرات المستخرجة من القوائم المالية.

الفصل الثالث: دور التحول الرقمي للعمليات المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك- دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2011-2019)

تمهيد

نظرا للمكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية وتأثيره الكبير عليها، حضي باهتمام الاقتصاديين والباحثين خاصة أنه يعرف بدرجة التغير سواء القانونية أو التكنولوجية.

حسب العديد من الدراسات فإن التوجه نحو رقمنة أي قطاع يزيد من كفاءته ويحسن من أدائه ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة تأثير كل من التحول الرقمي للصيرفة والأداء المالي وتبيان نوع العلاقة بينهما ودرجتها بالتطبيق على القطاع المصرفي الجزائري، حيث اعتمدنا على التقسيم التالي لهذا الفصل:

- **المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري.**
- **المبحث الثاني: تطور مؤشرات التحول الرقمي ومستوى الأداء في القطاع المصرفي الجزائري لسنة (2011-2019).**
- **المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.**

المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري

من خلال هذا المبحث سيتم التعريف بالقطاع المصرفي الجزائري من خلال عرض مختلف مراحل تطوره، ومن ثم عرض هيكلته، ثم عرض بعض المؤشرات المالية لتقييمه في جانبه المالي.

المطلب الأول: تقديم القطاع المصرفي

يعرف القطاع المصرفي الجزائري على أنه مجموع الوسطاء الماليين، التي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تعتبر الأساس الائتماني للاقتصاد بالإضافة إلى البنك المركزي الذي يتولى مهمة وضع وتنسيق السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من التوجيهات والقوانين المحكمة.

المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي الجزائري

عرف القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات والإصلاحيات، ومن خلال هذا المطلب سيتم الإشارة إلى أهم مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

تم انشاء بعض المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي ومنها:

أولا– بنك الجزائر: تم إنشاؤه كأول مؤسسة مصرفية في ظل الاحتلال الفرنسي بموجب القانون المؤرخ في 4 أوت 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة، حيث كان رأسماله ثلاث ملايين فرنك، وقد منحته السلطة الفرنسية الاعتماد مع ربطه ببعض الشروط على غرار مدة تعيين المدير وتحديد مدة الإصدار النقدي.

وفي الفترة 1881–1900 وقع بنك الجزائر في أزمة حادة نتيجة الإسراف في منح القروض خاصة الزراعية، وبعد ذلك نقل مقره إلى باريس وغير اسمه إلى بنك الجزائر– تونس في 1958/09/19، وبعد حصول تونس على الاستقلال تغير اسمه إلى بنك الجزائر مرة أخرى إلى غاية 1962/ 12/31.[1]

[1]– الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 11.

ثانيا– البنوك التجارية: كانت أغلبيتها فروع بنوك فرنسية لخدمة المستعمرين والاقتصاد الفرنسي بشكل عام، وتتمثل في:[1]

- القرض الصناعي والتجاريCIC .
- الشركة العامة CG .
- القرض العقاري للجزائر وتونس CFAT.
- شركة مارسيليا للقرض SMC.

ثالثا– المؤسسات التابعة للخزينة: تتمثل في:

- القرض الوطني؛
- القرض العقاري؛
- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية؛
- الصندوق الوطني للمناقصات العامة CNME.

رابعا– بنوك الاستثمار والأعمال: تتمثل في كل من:

- بنك باريس والأراضي المنخفضة BPPB؛
- البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط BIAM .

خامسا: الشبكة التقليدية: تهتم بتمويل القطاع التقليدي ويوجد نوعان:

- القرض الفلاحي CA
- القرض البلدي CM

الفرع الثاني: القطاع المصرفي في الجزائر قبل الاصلاحات 1962-1986

في هذه الفترة تشكل النظام المصرفي الجزائري من ارث النظام المصرفي الفرنسي الذي كان قائما في فترة الاحتلال، وقد اختلف القطاع في هذه الفترة عن سابقتها في ما يلي:

[1]– بن الطاهر علي، هيكل السوق وربحية القطاع– دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بلخيضر بسكرة، 2010-2011، ص ص 81-82.

أولا- انشاء الخزينة العمومية: في 1 أوت 1962 وتولت الأنشطة التقليدية للخزينة كما تم منحها امتيازات هامة تجسدت في منح القروض الاستثمارية للقطاع الاقتصادي وغيرها من القروض الأخرى بالرغم من تأميم البنوك[1]

ثانيا- إنشاء بنك الجزائر والعملة الوطنية: تم تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 144/62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، كبنك مركزي مملوك للدولة، وكلف بمهمة الإصدار كمهمة رئيسية والممول والمسير للشؤون النقدية للدولة والمشرف على البنوك التجارية، وقد وضع في خدمة الخزينة العمومية للدولة وذلك بمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية وبدون قيود. وقد تعزز دور البنك المركزي بقرار إنشاء العملة الوطنية (الدينار الجزائري) كبديل عن الفرانك الجزائري وذلك في 10 افريل 1964 حيث أن 1 دينار جزائري يساوي 180 ميليغرام من الذهب[2] **بتصرف**.

ثالثا- إنشاء العديد من البنوك التجارية: على غرار:

- البنك الوطني الجزائري؛
- الصندوق الجزائري للتنمية؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- البنك الخارجي الجزائري.

بالإضافة إلى تأميم العديد من البنوك.

ومن أهم خصائص القطاع المصرفي في هذه الفترة هو تعاظم دور الخزينة العمومية، وتداخل مهام المؤسسات المالية خاصة التداخل بين مهام البنك المركزي والخزينة العمومية[3]، وهذا ما استوجب ضرورة القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية والقانونية.

الفرع الثالث: القطاع المصرفي الجزائري في ظل إصلاحات 1986

عرفت الجزائر العديد من الأزمات خلال سنوات الثمانين بالإضافة إلى فشل القطاع المصرفي، مما استوجب العديد من الإصلاحات بعدما أعيدت هيكلته بإنشاء بنكين جديدين وهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والذي تأسس في 13 مارس 1982، وبنك التنمية المحلية BDL وتأسس في 30 أفريل 1985، إلا أنه لم تحدث أي تغييرات إلى أن صدر قانون مصرفي جديد وفي سنة 1986 رقم

[1] -Ben Malek Riad, la reforme du secteur bancaire en algerie, mémoire de moitrise, science économiques universite toulouse 1999, p 13.

[2] – نفس المرجع.

[3] – للتوسع أكثر أنظر: الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص ص 184-185.

12/86 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، ولقد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 حظي فيه النظام المصرفي بمكانة وأهمية كبيرتين وواضحتين بإصدار قانون 06/88 المتمم والمعدل لقانون 12/86 والخاص بـ "نظام مؤسسات القرض" فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة [1] بتصرف.

ويمكن اعتبار فترة الثمانينات مرحلة تمهيدية للإصلاح الجذري للنظام المصرفي الجزائري... ونظرا للظروف الاقتصادية السائدة خلال نهاية الفترة بدأ التمهيد إلى بناء اقتصاد يعتمد على اقتصاد السوق ووضع الأسس الصلبة للنظام المصرفي الجزائري من خلال سن قانون النقد والقرض وهو ما سيتم الإشارة إليه في العنصر الموالي.

الفرع الرابع: القطاع المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

يعتبر صدور قانون النقد والقرض نقطة انتقالية مهمة في الجهاز المصرفي الجزائري، حيث تم من خلاله فرض قوانين تنظيمية لتسيير الجهاز المصرفي الجزائري خاصة في ظل الثغرات التي كان يعاني منها قبل فترة التسعينات والناتجة عن ضعف الجهاز المصرفي من جهة والتأثر بالأزمة البترولية للثمانينات من جهة أخرى، وكانت أهم الإصلاحات تتمركز حول منح الاستقلالية لبنك الجزائر وفصله عن الخزينة العمومية، أما في ما يخص هيكل القطاع المصرفي في ظل قانون النقد والقرض فكان كالتالي:

أ. **بنك الجزائر:** تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض البنك المركزي على أنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وأصبح يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

ب.البنوك التجارية العمومية والخاصة: حيث سمح قانون النقد والقرض أول مرة بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات مالية وبنوك خاصة وأجنبية في الجزائر، ومن بينها: بنك الشركة، الاتحاد الجزائرى للبنك الشركة البنكية العربية، سوسييتي جينيرال، بنك الخليفة البنك الصناعي والتجاري، بالإضافة إلى العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وقد استمر تطور هيكل القطاع المصرفي لوقتنا الحالي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في العنصر الموالي.

[1]– جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، "السياسة النقدية في الجزائر". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، على الموقع: https://librarycatalog.usj.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=303557 .

المطلب الثالث: هيكلة القطاع المصرفي الجزائري

الشكل رقم (...): هيكل القطاع المصرفي الجزائري

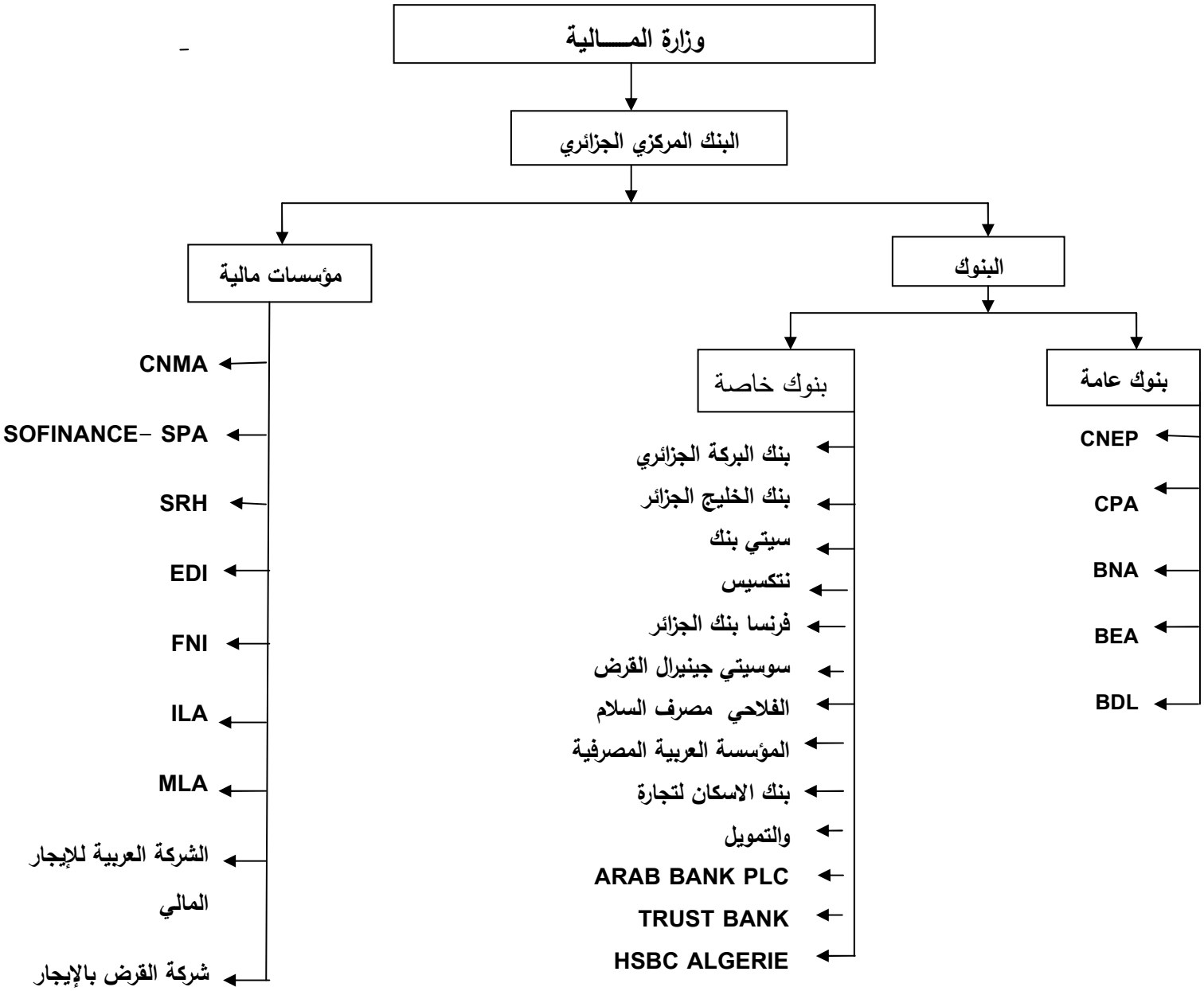

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المتوفرة على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر

تاريخ الاطلاع 2022/05/29، https://www.bank-of-algeria.dz/

المطلب الرابع: تقييم القطاع المصرفي الجزائري

من خلال هذا المطلب سيتم تقييم بعض المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الجزائري الصادرة عم بنك الجزائري، وهذا كالتالي:

الفرع الأول: الانتشار الجغرافي ونصيب الحصة السوقية

حسب تقارير بنك الجزائر فان البنوك العمومية لا تزال تسيطر على القطاع المصرفي بحوالي 80٪، حيث تمتلك 6 بنوك عمومية في مقابل 14 بنك أجنبي، ورغم التفاوت في العديد إلا أن حجم أصول البنوك العمومية يفوق بكثير البنوك الأجنبية حيث تمتلك البنوك العمومية أكثر من 77٪ من مجموع الموجودات الكلية[1].

بلغ عدد وكالات المصارف وبريد الجزائر 5335، أي ما يعادل نسبة وكالة واحدة لكل 2329 شخص في 2018، مقابل 2341 شخص سنة 2017[2].

الفرع الثاني: مؤشرات الإقراض والإيداع

1)بالنسبة للإيداع: من حيث طبيعة الودائع، عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا بما يقدر 8.5٪في نهاية سنة 2018 مقابل 20.5 ٪ في سنة 2017، حيث انتقلت هذه الودائع من 44990 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 4880.5 مليار دينار في نهاية 2018، هذا التزايد راجع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، بالأخص في المصارف العمومية، فيما يخص تطور الودائع لأجل، انتقل قائم هذه الودائع من 4807.5 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 5232.6 مليار دينار في نهاية 2018 ،ما يمثل زيادة بنسبة 1,11 ، أما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة، التي تنضم للودائع ألجل، فقد ارتفعت بنسبة 19.6 ٪ بالنسبة لكامل النظام البنكي.

2) .بالنسبة للإقراض: بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع العام 944,2 4 مليار دج، في مقابل 5029.9 مليار دج خلال سنة 2018 للقطاع الخاص، كما أظهر تقرير بنك الجزائر لسنة 2018 أن 86.59 ٪ هي قروض ممنوحة من البنوك العمومية، أما النسبة المتبقية فهي قروض ممنوحة من القطاع الخاص، وهذا ما يؤكد سيطرة القطاع العام[3].

[1] – اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، https://uabonline.org/ar

[2] تقرير بنك الجزائر 2018 ص: 76.

[3] للمزيد من التفصيل، انظر تقرير بنك الجزائر 2018، رابط التحميل: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf

الفرع الثالث: مؤشر الملاءة في القطاع المصرفي الجزائري

في نهاية 2018، تجاوز كل من معدل الملاءة للقطاع المصرفي بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية ومعدل الملاءة الإجمالية بوضوح متطلبات القواعد الاحترازية الدنيا الموصى بها في إطار بازل 3، أي بـ 4,14 ٪ و1,19،٪ على التوالي، وبقي مستوى الملاءة للقطاع المصرفي في 2018 مستقرا مقارنة بـ 2017 على الرغم من ارتفاع المخاطر بنسبة 8,10٪ هذا الارتفاع تم تعويضه وتغطيته بارتفاع موازي ومساوي بنسبة 9,10٪ لإجمالي الأموال الخاصة، والجدول الموالي يبين مؤشرات الملاءة المالية في القطاع المصرفي الجزائري 2014-2018.

الجدول رقم(....): مؤشرات الملاءة المالية في القطاع المصرفي الجزائري 2014-2018

2018***	2017	2016	2015	2014	
		المصارف العمومية			
٪19,26	٪19,58	٪18,37	٪17,75	٪14,71	نسبة الملاءة الكلية*
٪14,44	٪14,33	٪15,42	٪14,64	٪11,65	نسبة الملاءة القاعدية**
		المصارف الخاصة			
٪18,20	٪18,51	٪20,32	٪20,99	٪20,40	نسبة الملاءة الكلية*
٪17,43	٪17,75	٪19,64	٪20,26	٪19,68	نسبة الملاءة القاعدية**
		القطاع المصرفي			
٪19,06	٪19,38	٪18,75	٪18,40	٪15,79	نسبة الملاءة الكلية*
٪14,99	٪14,97	٪16,25	٪15,76	٪13,18	نسبة الملاءة القاعدية**

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2018 ص 85.

الفرع الرابع: بعض مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر

اهتمت الجزائر مؤخرا برقمنة اقتصادها بمختلف قطاعاته، وباعتبار أن القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تتطلب التحديث فقد مسته الرقمنة، ويظهر الجدول الموالي بعض مؤشرات الصيرافة الالكترونية في الجزائر خلال الفترة 2016- 2020.

الجدول رقم(...): تطور بعض مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر 2016-2020

البيان	2016	2017	2018	2019	2020
السحب عبر الجهاز النقدي	7 366	107 844	176 982	202 480	-

الدفع عبر الانترنت	**796 077**	**877 708**	**1 140 741**	**2 764 127**	**1 015 247**
عدد الدفع عبر المحطات الالكترونية	**65 501**	**122 694**	**190 898**	**274 624**	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من شركة مجمع النقد الآلي.

من خلال الجدول السابق يتضح بأن هنالك زيادة مستمرة في مختلف مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية 2019، حيث بلغت عدد عمليات السحب عبر الجهاز النقدي 202480 عملية مقارنة بسنة 2016 أين بلغ عددها 7366، وهذا بنسبة زيادة تفوق 2000٪.

بالنسبة لعمليات الدفع عبر الانترنت فقد وصل عددها إلى 1015247 عملية خلال سنة 2020، وكانت اكبر سنة من حيث الدفع عبر الانترنت سنة 2019، أين قدر عددها بـ 2764127، وهذا راجع أساسا لتتوجه إلى الدفع الالكتروني لتقليل آثار جائحة كرونا.

شهد عدد الدفع عبر المحطات الالكترونية هو الآخر ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة كما هو مبين في الجدول السابق، حيث شهدت سنة 2019 نسبة زيادة تقدر بـ 143.85٪، مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع لنفس الأسباب المذكورة سابقا.

من خلال الجدول السابق ومختلف التحاليل المقدمة يمكن القول بأن الجزائر شهدت قفزة نوعية في مجال الصيرفة الالكترونية سنة 2019، وهو ما يعكس الآثار الايجابية لجائحة كرونا.

المبحث الثاني: تطور مؤشرات نموذج الدراسة –التحول الرقمي ومستوى الأداء في القطاع المصرفي الجزائري (2010-2019)

تعتبر المؤشرات التكنولوجية والمؤشرات المالي من أهم المؤشرات التي تكس قوة نظام مصرفي معين، ومن خلال هذا المطلب عرض بعض مؤشرات التحول الرقمي في الصيرفة في الجزائر وبعض مؤشرات الأداء المالي خلال الفترة 2010-2019، وهذا كالتالي:

المطلب الأول: واقع مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائر (2010-2019)

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل واقع مؤشرات التحول الرقمي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، وهذا لتوفر المعطيات خلال هذه الفترة، بحث لم يتم الحصول على معطيات المؤشرات الأخرى خلال نفس الفترة، وبهذا فسيتم دراسة تطور كل من نصيب 1000 الفرد من الصرافات الآلية وتطور عدد البطاقات البنكية بالعدد والنسبة، وهذا كالتالي:

الفرع الأول: تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر (2010-2019)

ويظهر هذا من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(...): تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر (2010-2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف	6.10	6.21	6.51	7.61	8.35	8.75	9.13	9.54	9.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وثائق مقدمة من مجمع النقد الآلي.
- البنك الدولي: https://data.worldbank.org/country/DZ

يلاحظ من خلال الجدول السابق الارتفاع المستمر لنصيب كل فرد بالغ من الصرافات الآلية حيث ارتفعت من 6.10 لكل 100 ألف بالغ سنة 2011، إلى غاية 9.63 لكل 100 ألف بالغ سنة 2019 ورغم أن هذه الزيادة مستمرة فهي تبقى ضعيفة مقارنة بالكثافة السكانية للأفراد من جهة، ومتوسط هذا المؤشر عالميا من جهة أخرى.

الفرع الثاني: تطور عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر (2010-2019)

في ظل التغيرات الحاصلة وزيادة الانفتاح زاد استعمال البطاقات البنكية سواء على المستوى العالمي أو المحلي، ومن خلال هذا الجدول يظهر تطور عدد البطاقات الالكترونية في الجزائر (2011-2019)

الجدول رقم(...): تطور عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر (2010-2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد بطاقات الدفع	469 500	662 259	648 920	655 576	556 152	796 077	877 708	1 140 741	2 764 127
نسبة الزيادة٪	–	29.10	2.05	1.02	(15.16)	43.03	14.12	129.96	242.30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- **وثائق مقدمة من مجمع النقد الآلي GIE Monétique**
- **البنك الدولي https://data.worldbank.org/country/DZ**

يلاحظ من الجدول السابق الارتفاع المستمر في عدد بطاقات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة 2011-2019، وتعتبر سنة 2019 أكبر سنة من حيث إصدار البطاقات البنكية أين بلغ إجمالي إصدارها بـ 127 764 2 بطاقة، ويرجع هذا إلى سبب رئيسي وهو اتجاه الأفراد إلى الدفع الرقمي خاصة في ظل الظروف التي فرضتها جائحة كرونا أين تم التوجه نحو استخدام الرقمنة في مختلف القطاعات للتقليل من آثار العدوى.

المطلب الثاني: عرض بعض مؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري

سيتم من خلال هذا المطلب عرض تطور أهم مؤشرات الأداء المالي على مستوى القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2011- 2019) وهذا كالتالي:

الفرع الأول: نسبة العائد على الأصول ROA

وتم اعتماد مؤشر العائد على الأصول كمؤشر رئيسي للربحية من خلال عرض تطور نسبة العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري (2011- 2019)، ويتم استظهار هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(...): تطور نسبة العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة ROA٪	1.49	1.60	1.24	1.18	1.14	1.29	1.38	1.74	1.03

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- **تقارير بنك الجزائر 2012-2016**
- Economic data, Bank's Return on Assets for Algeria : https://fred.stlouisfed.org/series/DDEI05DZA156NWDB – 22/05/2022.
- https://fred.stlouisfed.org/categories/32644?t=depository+institutions 22/05/2022 .

من خلال الجدول السابق يتضح بأن نسبة العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري متذبذبة خلال الفترة 2011-2019، حيث شهدت زيادة في سنة 2012 أين بلغت نسبتها 1.60٪ لتشهد بعد ذلك انخفاضا مستمرا إلى غاية 2015، أين بلغت 1.14٪، ويرجع السبب الرئيسي في الانخفاض إلى زيادة حجم الأموال الخاصة خلال 2015، ثم ارتفعت هذه النسبة من سنة 2016 إلى غاية 2018، حيث بلغت أكبر نسبة لها في هذه السنة أين قدرت بـ 1.74٪، لتعاود الانخفاض سنة 2019 بنسبة 1.03%.

الفرع الثاني: تطور نسبة العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري (2011-2019)

ويتم استظهار هذا التطور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(..): نسبة العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري 2011-2019

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة ROE٪	6.16	6.16	6.14	6.11	6.11	6.11	6.11	6.14	8.46

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- **تقارير بنك الجزائر 2012-2016**

- Economic data, Bank's Return on Assets for Algeria : https://fred.stlouisfed.org/series/DDEI05DZA156NWDB - 22/05/2022

يلاحظ من الجدول السابق الاستقرار في نسبة العائد على حقوق الملكية لكل البنوك في الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2014 انخفاض طفيف ثم استقرا من سنة 2014 غاية 2017، لتشهد ارتفاعا بسيطا سنة 2018، ثم ارتفاعا ملحوظا سنة 2019 أين بلغت نسبة العائد على السيولة البنكية 8.46.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة

من خلال ما سبق تم عرض القيمة الكمية لمؤشرات الدراسة، ومن خلال هذا المطلب سيتم بناء نموذج الدراسة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(....): نموذج الدراسة

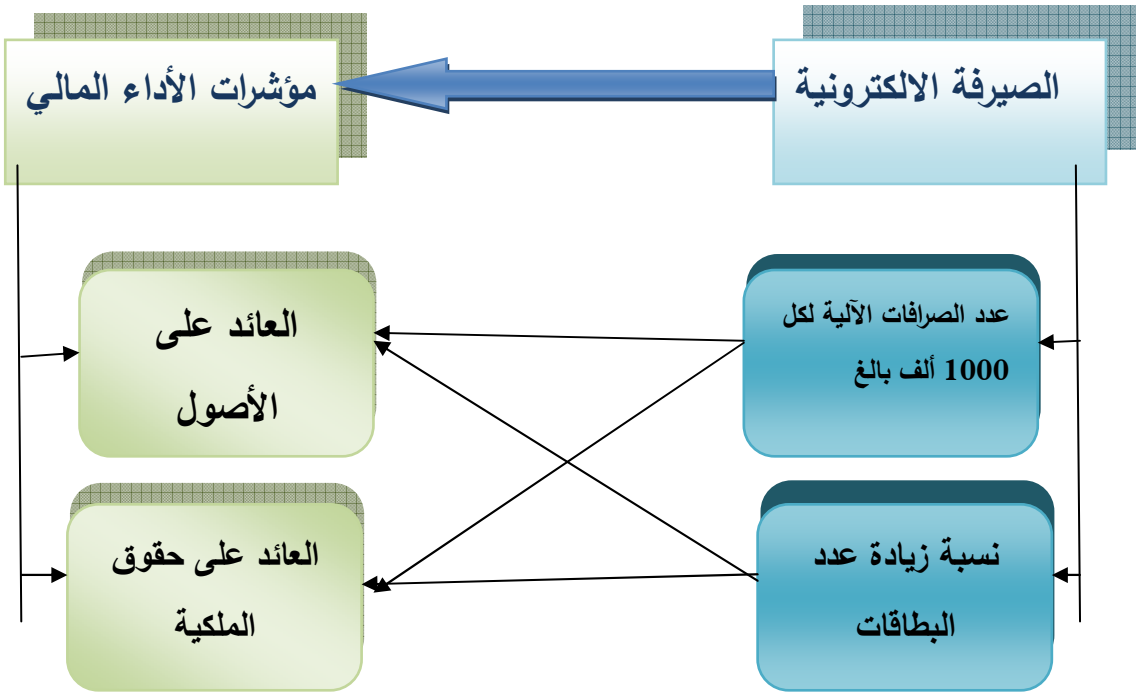

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على ما سبق.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المطلب الأول: وصف الدراسة

أولا – متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: ويتمثل في الأداء المالي البنكي، وقد تمت دراسته من خلال بعدين أساسيين ويتمثلان في:

ROE: العائد على حقوق الملكية.

ROA: العائد على الأصول.

المتغير المستقل: ويتمثل في بعد مؤشرات التحول الرقمي ويشمل:

- نصيب الفرد من الصرافات الآلية: حيث يعبر عن هذا المؤشر بعدد الزبائن الذين يستخدمون الصرافات الآلية.
- نسبة زيادة عدد البطاقات البنكية: حيث يعبر هذا المؤشر عن نسبة الزيادة بين سنة وسنة أخرى في عدد البطاقات البنكية، وقد تم اختيار هذا المؤشر بدل العدد ليتناسب مع باقي متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019)

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد أثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019) عند مستوى دلالة 0.05
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد أثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019) عند مستوى دلالة 0.05

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من مدى تأثير أبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول **ROA** البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019)، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(...): نتائج الانحدار المتعدد أثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول ROA البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019)

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	B	DF درجة الحرية		SIG	B معامل الانحدار		T المحسوبة	SIG
ROA	0.885	0.783	10.843	1.910	2	بين المجموعات	0.0	0.0525	الصرافات الآلية	2.553	0.043
					6	البواقي		0.94	البطاقات الالكترونية	4.574	0.004
					8	المجموع					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة **(2011-2019)**، حيث بلغ معامل الارتباط R 0.885 عند مستوى دلالة تقدر 0.00 وهي أقل من 0.05 وهو ما يعكس ارتباطا قوي، أما معامل التحديد R^2 فقدرت قيمته ب:0.783 أي أن 78.3٪ من التغير في العائد على الأصول يفسر من خلال التحول الرقمي بأبعاده، أما بقية القيمة فتعود لمؤثرات أخرى أو لمستوى الخطأ، وما يؤكد قيمة التأثير هو قيمة F المحسوبة 10.843 عند مستوى دلالة اقل من 0.05، وقد بينت نتائج التحليل الإحصائي أيضا أن البطاقات البنكية هو أكثر بعد مؤثر في العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري، حيث بلغت قيمة التأثير 0.94عند مستوى دلالة 0.00، أي أن الزيادة بدرجة واحدة من مستوى البطاقات الالكترونية تؤدي إلى زيادة مستوى العائد على الأصول بقيمة 0.94، أما البعد الثاني والمتمثل في الصرافات الآلية فهو يؤثر بقيمة 0.0525 بمستوى معنوية 0.04، ما يدل على أن الزيادة بوحدة واحدة في الصرافات الآلية يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري ب 0.0525

من خلال النتائج الإحصائية التي يظهرها الجدول رقم ... يتبين لنا وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي بأبعاده (نصيب الفرد من الصرافات الآلية، عدد البطاقات الالكترونية)، وبالتالي تكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y_1 = 1.910 + 0.0525x_1 + 0.94\ x_2$$

حيث:

X_1: نصيب الفرد من الصرافات الآلية.

X_2: نسبة زيادة البطاقات الالكترونية.

وبهذا نقبل **الفرضية البديلة H_1** والتي تنص: يوجد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول **ROA** البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأنه لا يوجد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على الأصول **ROA** البنكي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019) عند مستوى دلالة 0.05،

الفرع الثاني- اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى

سيتم اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى باستعمال الانحدار الخطي البسيط وهذا كالتالي:

أولا- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: يوجد اثر للصرافات الآلية على العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019).

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد اثر للصرافات الآلية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019) عند مستوى دلالة 0.05
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد اثر للصرافات الآلية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019) عند مستوى دلالة 0.05

والجدول الموالي يظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

الجدول رقم (....): الانحدار الخطي البسيط لأثر الصرافات الآلية على معدل العائد على الأصول

الصرافات الآلية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	SIG	Bمعامل الانحدار	T المحسوبة	SIG
ROA	0.166	0.028	0.199	0.669	(0.166)	(0.446)	0.669

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن للصرافات الآلية أثر على معدل العائد على الأصول ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن للصرافات الآلية أثر على معدل العائد على الأصول.

أولا- اختبار الفرضية الجزئية الثانية: يوجد اثر للبطاقات البنكية على العائد على الأصول ROA في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019)

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد اثر للبطاقات البنكية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019) عند مستوى دلالة 0.05
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد اثر للبطاقات البنكية على العائد على الأصول **ROA** في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019) عند مستوى دلالة 0.05

والجدول الموالي يظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

الجدول رقم(....):الانحدار الخطي البسيط لأثر الصرافات الآلية على معدل العائد على الأصول

البطاقات البنكية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	SIG	B معامل الانحدار	T المحسوبة	SIG
العائدعلى الأصول	0.740	0.548	8.481	0.023	0.740	2.912	0.023

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة الدلالة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن للبطاقات الالكترونية لا تؤثر على معدل العائد على الأصول.ونرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن للبطاقات الالكترونية أثر على معدل العائد على الأصول.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية

يوجد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019)

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من مدى تأثير لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019)، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم(...):نتائج الانحدار المتعدد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	B	DF درجة الحرية		SIG	Bمعامل الانحدار	T المحسوبة		SIG
ROE	0.770	0.593	4.375	1.910	2	بين المجموعات	0.067	الصرافات الآلية	0.691	2.45	0.050
					6	البواقي		البطاقات الالكترونية	(0.694)	(2.46)	0.049
					8	المجموع					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية التحول الرقمي ببعديه: (نصيب الفرد من الصرافات الآلية، نسبة الزيادة في عدد البطاقات الالكترونية) على العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري، حيث كانت نسبة الدلالة الكلية للنموذج اكبر من 5٪، إذ قدرت بـ 0.067، وبهذا نرفض الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2019/2011) عند مستوى دلالة 0.05 ونقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد اثر لأبعاد التحول الرقمي على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05.

سيتم اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى باستعمال الانحدار الخطي البسيط وهذا كالتالي:

أولا- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: يوجد اثر للصرافات الآلية على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد اثر للصرافات الآلية على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد اثر للصرافات الآلية على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05

والجدول الموالي يظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

الجدول رقم(...): الانحدار الخطي البسيط لأثر الصرافات الآلية على معدل العائد على حقوق الملكية ROE

الصرافات الآلية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	SIG	Bمعامل الانحدار	T المحسوبة	SIG
العائد على حقوق الملكية ROE	**0.426**	**0.181**	**1.552**	**0.253**	**0.426**	**1.246**	**0.253**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن الصرافات الآلية لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية ROE ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن للصرافات الآلية أثر على العائد على حقوق الملكية ROE.

أولا- اختبار الفرضية الجزئية الثانية: يوجد اثر للبطاقات الالكترونية على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2019).

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **فرضية العدم H_0:** لا يوجد اثر للبطاقات الالكترونية على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05
- **الفرضية البديلة H_1:** يوجد اثر للبطاقات الالكترونية على العائد على حقوق الملكية ROE في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2019عند مستوى دلالة 0.05

والجدول الموالي يظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط.

الجدول رقم(...): الانحدار الخطي البسيط لأثر الصرافات الآلية على معدل العائد على حقوق الملكية ROE

الصرافات الآلية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	SIG	Bمعامل الانحدار	T المحسوبة	SIG
البطاقات الالكترونية	0.426	0.181	1.552	0.253	0.426	1.246	0.253

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

يلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن البطاقات الالكترونية لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية ROE ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص على أن البطاقات الالكترونية أثر على العائد على حقوق الملكية ROE.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى واقع التحول الرقمي للصيرفة في الجزائر خلال فترة 2011-2020 ، وذلك بعرض أهم المؤشرات التي تعكسه حيث تمثلت أساسا في نصيب البالغين من الصرافات الآلية، وتطور عدد البطاقات البنكية، وتم التوصل أن هنالك زيادة في قيمة كل منها إلا أنها تبقى ضعيفة و غير كافية مقارنة بالتطور الرقمي الحاصل في باقي البلدان، كما تم عرض واقع كل من العائد على الأصول وعائد السيولة البنكية الكلية للقطاع المصرفي الجزائري خلال فترة 2011-2019، وتم التوصل إلا أن قيمتهما منخفضة.

تم من خلال هذا الفصل أيضا اختبار الفرضيات وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد حيث توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي للصيرفة يؤثر في معدل العائد على الأصول، وتعتبر البطاقات البنكية هو الأكثر تأثيرا، في حين أن التحول الرقمي للصيرفة لا يؤثر في العائد على السيولة البنكية.

خاتمــة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة تمت معالجة الإشكالية الرئيسية والتي تهدف إلى معرفة التحول الرقمي للصيرفة الالكترونية في الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري 2011–2019، ومن أجل الوصول إلى الهدف المسطر تم وضع إطار نظري يشمل أهم المفاهيم حول متغيرات الدراسة والعلاقة النظرية التي تربطهما، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة في أحد جوانبه، كما تم تحليل واقع تطبيق بعض مؤشرات الصيرفة الالكترونية في الجزائر وتقييم الأداء المالي له، بالإضافة إلى إبراز علاقة التأثير التي تربط بينهما، وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تم على أساسها وضع بعض الاقتراحات وهذا كالتالي:

نتائج الدراسة:

من خلال معالجة الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

1. مستوى الصيرفة الالكترونية في جزائر منخفضة، وهذا ما انعكس من خلال مؤشراتها، حيث أن نصيب الفرد من الصرافات الآلية ضعيف جدا، كما أن عدد البطاقات الالكترونية صغير مقارنة بالكثافة السكانية.

2. سيطرة القطاع المصرفي العمومي على حوالي 80٪ من إجمالي أصول القطاع مما يضعف حجم المنافسة.

3. ضعف نصيب الفرد من الوكالات حيث بلغ عدد وكالات المصارف وبريد الجزائر 5335، أي ما يعادل نسبة وكالة واحدة لكل 2329 شخص في 2018، مقابل 2341 شخص سنة 2017.

4. نسبة الملاءة المالية للقطاع المصرفي الجزائري جيدة حيث فاقت 14٪ خلال سنوات الدراسة، وهو مؤشر جيد، يعكس صلابة القطاع ضد الصدمات والأزمات المالية.

5. مستوى الصيرفة الالكترونية في الجزائر في تزايد مستمر خاصة في سنة 2019.

6. لجائحة كرونا تأثير ايجابي على القطاع الرقمي في الجزائر حيث شهدت سنة 2019 زيادة كبيرة في مختلف المؤشرات الرقمية على غرار الدفع عبر الأنترنت والبطاقات الالكترونية؛

7. مستويات الأداء المالي المتعلقة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري متوسطة، كما أنها شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة.

8. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات التحول الرقمي للصيرفة الالكترونية ممثلة في نصيب الفرد من الصرافات الآلية ونسبة زيادة عدد البطاقات البنكية على العائد على الأصول البنكي في القطاع المصرفي الجزائري، ويرجع هذا إلى الآثار الايجابية للتحول الرقمي مما يساهم في تحسين سرعة تقديم الخدمات وبالتالي زيادة حجم الأرباح الذي يساهم في زيادة حجم الأصول.

9. تؤثر البطاقات البنكية في زيادة العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري بنسبة 94٪، وهذا راجع إلى زيادة عدد البطاقات البنكية ومساهمتها في تحسين العائد على الأصول.

10. لا تؤثر الصرافات الآلية على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بسبب انخفاض قيمتها.

11. لا تؤثر الصيرفة الالكترونية على العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري، ويعزى أساسا أن هذه الأخيرة لها محددات أخرى أساسية كما تتطلب قيم مرتفعة لمؤشرات الصيرفة لحدوث التأثير.

بالمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة نجد بأن هذه الدراسة تتفق في نتائجها مع أغلبية نتائج الدراسات السابقة كما أنها تختلف في بعض النتائج خاصة فيما يتعلق بأكثر بعد مؤثر، حيث توصلت دراستنا إلى أن البطاقات البنكية هي الأكثر تأثيرا في العائد على الأصول.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تم التوصل إليه تم وضع مجموعة من التوصيات تتمثل في:

1. على البنوك الجزائرية الاهتمام أكثر بتحسين مستوى أدائها المالي؛

2. تحفيز البنوك الجزائرية على التوجه أكثر لقطاع التكنولوجيا المالية والاستثمار فيه؛

3. تحفيز المنافسة البنكية من خلال وضع تسهيلات للبنوك الخاصة والأجنبية للاستثمار في القطاع.

4. عقد مؤتمرات مشتركة فيما بين البنوك لوضع إستراتيجية تخص الاستثمار الرقمي في القطاع وآليات الاستفادة منه.

5. الاستفادة من تجارب البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر من حيث تطبيقها لتكنولوجيا المعلومات.

6. الاهتمام أكثر بتطوير البنوك الجزائرية بتطوير خدماتها المصرفية، وابتكار خدمات جديدة منافسة في السوق المحلية والدولية؛

7. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الرقمنة.

8. تشجيع البنوك الجزائرية لإظهار مركزها التنافسي من خلال تعديل القوانين المنظمة لها؛

9. الاستفادة من البحوث العلمية التي تدرس المواضيع المهمة واتخاذها كنقطة انطلاق.

ثالثا-آفاق الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها توضحت الصورة لدينا للعديد من الدراسات المستقبلية والتي ستكون استمرارا لبحثنا الحالي وعلى سبيل الذكر:

- تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية – دراسة قياسية-؛
- تأثير الدفع الالكتروني على مؤشرات الربحية في البنوك العمومية الجزائرية؛
- دور البحث والتطوير في تحسين الأداء البنكي- دراسة حالة -

قائمة المصادر

والمراجع

❖ الكتب:

1. أحمد سفر، **أنظمة الدفع الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ط1، ص 88.

2. أرشد فؤاد التميمى، عدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص140.

3. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، 2000، ص 38 بتصرف.

4. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 11.

5. باسم أحمد المبيضين، **التجارة الالكترونية**، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 141.

6. بشرى حسين الحمداني، **التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية**، ط 1 دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 138.

7. نورهان سليمان، **تكنولوجيات الإعلام المتخصصة، ديناميكيات مستقبلية**، مؤسسة الريادة للنشر والتوزيع، دبي، ط 1، 2020 ص 20.

8. جلال عايد الشوى، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 59.

9. حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيات الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص151.

10. حسين محمد الشبلي وفايز الدويكات، **التزوير والاحتيال بالبطاقات الائتمانية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ط1، ص21.

11. خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.ص207.

12. دونالد ووترز، 101 **طريقة لتطوير أداء الشركات**، دار فاروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية– مصر،2002، ص 18.

13. ديسلر جاري، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 322.

14. سيد أحمد عبد الخالق، **التجارة الإلكترونية والعولمة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط2، القاهرة، مصر، 2008، ص 166.

15. عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الالكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2007، ص 155.

16. عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة –مصر، 1998، ص 03. علاء نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان– الأردن، 2012، ص 251.

17. علي جمال الدين عوض، **عمليات البنوك من الوجهة القانونية**، ج2، النقل أو التحويل المصرفي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 4، 2008، ص65.

18. فؤاد مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية**، دار المنهج للنشرن عمانن الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص32.

19. نادر عبد العزيز الشافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،2007، ص 236.

20. ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبد الالت، **الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعبقات التوسع)**، دار وائل للنشر، عمان، 2008 ، ص ص 25–26.

21. نصر حمود مرنان فهد، **أثر السياسيات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار المسيرة ، عمان، الأردن 2009، ص ص 24–25.

22. نور الله كمال، **وظائف القائد الإداري**، دار ظلا للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1992، ص15.

23. ماهر عودة الشمالية وآخرون، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال**، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015 م، ص 99.

24. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام وإتجاهات التأثير**، ط3 ، عالم الكتب، القاهرة، 2004 م، ص 110.

25. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص ص 46، 47.

26. مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة –مصر، 2012، ص 15.

❖ المقالات والمجلات

1. أحمد كاظم بريس وورود قاسم جبر، 2020، **تكنولوجيا التحول الرقمي وتأطيرها في تحسين الأداء الإستراتيجي للمصرف**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 65، ص 2013.

2. التجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجاري–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005–2011**، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص27.

3. الطيب بو لحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009–2013**، جامعة جيجل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، ص 3.

4. جلاء يس، **متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية**، مجلة المكتبات والمعلومات، عضو إتحاد الناشرين الليبيين، العدد 13، السنة السادسة، يناير 2015، دار النخلة للنشر، طرابلس–ليبيا، 2015، ص 30.

5. حمو سعدية، مقدم عبد الجليل، سليماني إلياس، **تقييم الأداء المالي للبنوك اللإسلامية في الجزائر –دراسة حالة بنك البركة الاسلامي الجزائري خلال الفترة (2010–2015)**، مقال بمجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 05، العدد01، ص502.

6. ددان عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة الجزائر، 2006، ص 41.

7. رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، **القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 30 عدد 12، 2016، ص 2503.

8. شروق هادي عبد علي، ارادن حاتم خضير، **التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد نموذجا**، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 126، 2020، ص3.

9. صدوقي غريسي وآخرون، **واقع التحول الرقمي والاتمة**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي آفلو، المجلد 3 العدد2، 2021، ص 101.

10. عبد اللطيف أولاد و آخرون، **قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية– دراسة حالة بنكي CPA– BBA للفترة 2014–2016**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 28.

11. كردي نبيلة، **المقاصة الاكترونية للشيكات**، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد 6، العدد1، 2021، ص28.

12. مهدي عطية موحي الجبوري، **مؤشرات الأداء المالي–دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 31–03–2007، ص 7–8.

13. نبيل ذنون جاسم، مثال مرهون مبارك، **معيقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي** ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة الانبار، العراق، العدد 25، 2010، ص6.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. إدريس ثابت عبد الرحمان والمرسي جمال الدين محمد، **الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونمادج تطبيقية**، الدار الجامعية، السكندرية، 2006، ص 487.

2. أعمارة نصيرة، **الصيرفة الاكترونية ودورها في تطوير نظم الدفع الحديثة** ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة لمسيلة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوالضياف، لمسيلة، 2018-2019، ص ص 7-8.

3. أمارة محمد يحيى عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية**، دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الأردني لتمويل والاستثمار، ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، 2008، ص ص 179-180.

4. بدالة سامية، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر** -دراسة حالة مصرف السلام وبنك التنمية المحلية- مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي غبد الحفيظ بوالصوف، 2020، ص6.

5. بشارة آية، **دور التحليل المالي في تقييم أداء البنوك الاسلامية-دراسة حالة بنك البركة-وكالة عين مليلة**- مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021، ص ص42-43.

6. بلعياش ميادة، **أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، دراسة مقارنة، الجزائر- فرنسا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص، ص 18- 19.

7. بن شيخ ليلى، سويسي راوية، **أثر خصائص المسير المالك على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة عينة من المؤسسات في ولاية برج بوعريريج**-، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021، ص 30-31.

8. بن الطاهر علي، **هيكل السوق وربحية القطاع- دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بلخيضر بسكرة، 2010-2011، ص ص 81-82.

9. جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANGHAZ (2005-2008)**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2008-2009، ص 73.

10. حسين سليمان محمد أبو عردة، **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين**، دراسة حالة مجموعة، الاتصالات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الاسلامية، فلسطين، 2017، ص 24.

11. زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص23.

12. زبيدي البشير، **دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال**، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، أكتوبر 2011، ص 72.

13. زهير حافظي، **الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص علم المكتبات، قسنطينة، 2008، ص 23.

14. سارة نعمون، **تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام بطاقة الأداء المتوازن – دراسة حالة بنك السلام الجزائري للفترة الممتدة (2013-2017)**، مدكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019، ص29.

15. سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة وكالتي CPA–BNA، بالوادي للفترة (2009–2012)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصصل بنوك، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، 2015، ض30.

16. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص ص16–17.

17. عبد الله الركوي منوي العنزي، **تحليل الرفع المالي لأغراض تقويم الأداء –دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية–** مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص76.

18. عمر تيمجغدين، **دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص62.

19. علي عبد الله شاهين، **دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك**، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2006، ص 22.

20. علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2001، ص06.

21. فاطمة الزهراء فرحات، **دور التحول الرقمي في تحسين أداء وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية**، دراسة تحليلية لصفحة فيسبوك مديرية الصحة والسكان لولاية أم البواقي، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2019–2020، ص64

22. يسرى كريم ريشان الحديثي، **دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركة الأدوية الأردنية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص

❖ الملتقيات والدوريات:

1. بن ندير نصر الدين وشملال أيوب، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE**، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يوم2017/04/25، جامعة البليدة 2.

2. بوفليح نبيل وفرج شعبان، **البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة التنافسية بين البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص 6.

3. توفيق شنبور، **أدوات الدفع الالكترونية: بطاقة الوفاء– النقود الالكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج1،الجديد في التقنيات المصرفية،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط2007،1، ص 87.

4. سعدي يحيى، أوصيف لخضر، **أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء وفعالية المنظمات**، الملتقى الدولي حول أداءء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 10–11 نوفمبر 2009، ص812

5. عبد الرحيم وشيي وجازية بوزيان، **تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي**، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، في 25/24 أبريل 2006، ص 30.

6. عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات إتفاقيات بازل 2**، الملتقى الدولي في المالية حول إشكاليات بروز الصناعة المصرفية في ظل ضغوط العولمة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004، ص6.

7. محمد نجيب دباش وطارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 07.

8. محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، **مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها**، مؤتمر الأعمال المصرفية، المجلد 1، ص 22 .

9. مصطفى رديف، **واقع التحول الرقمي وخدمات الصيرفة الالكترونية في الدول العربية**، دراسة تحليلية، المؤتمر الدولي الثاني التحول الرقمي أثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم المتكنولوجية، د ت، ص4.

10. نورا ناصر عبد الهادي، **المهارات والجدارات المستقبلية للبنوك**، المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصرفي المصري، مصر، 2020، ص 18.

❖ المراسيم والقوانين:

1. المادة 329 من القانون رقم 17 لسنة 1999 المتعلق بقانون التجارة، ج.ر.م، العدد 19 مكرر، الصادرة بتاريخ 17 ماي 1999.

2. النظام رقم 03/97 المؤرخ في 17 نوفمبر 1997 يتعلق بغرفة المقاصة، ج ر عدد 17 لسنة 1997.

3. تقارير بنك الجزائر 2012-2016

4. تقرير بنك الجزائر 2018 ص: 76.

5. تقرير بنك الجزائر 2018 ص 85.

❖ المراجع الأجنبية:

6. What is digital transformation?, sur site : https://enterprisersproject.com/what-is-digital-transformation.

❖ المواقع الالكترونية:

1. اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، https://uabonline.org/ar

2. البنك الدولي: https://data.worldbank.org/country/DZ

3. الموقع الالكتروني لبنك الجزائر، تاريخ الاطلاع 2022/05/29 https://www.bank-of-algeria.dz

4. بوقموم أسماء، بوشعير منال. الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر. 2015، رابط التحميل: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/269/4/4/19047

5. جودي كريم، كمال رضوان ياسين بادسي، "السياسة النقدية في الجزائر". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، صندوق النقد العربي، على الموقع: https://librarycatalog.usj.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=303557

6. رائد الأعمال العربي: التحول الرقمي: دليل شامل للتعرف على التحول الرقمي للعالم 2022، متاح على الموقع: https://the-arabic-entrepreneur.com

7. محكمة تمييز حكومة دبي– الطعن رقم 123 لسنة 2003، جلسة 31 ماي2003، على الموقع:
www.Eastlaws.com

8. Economic data, Bank's Return on Assets for Algeria :
https://fred.stlouisfed.org/series/DDEI05DZA156NWDB – 22/05/2022.

9. Economic data, Bank's Return on Assets for Algeria :
https://fred.stlouisfed.org/series/DDEI05DZA156NWDB – 22/05/2022

10. What is digital business transformation? The essential guide to DX, sur site : https://www.i-scoop.eu/digital-transformation.

11. :https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf

الملاحق

الملاحق رقم 1:

مخرجات spss المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

1- الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الأولى

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,885[a]	,783	,711	.12250

a. Prédicteurs : (Constante), الصرافاتالالية, البطاقاتالالكترونية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,325	2	,163	10,843	,010[b]
	Résidus	,090	6	,015		
	Total	,415	8			

a. Variable dépendante : roa

b. Prédicteurs : (Constante), الصرافاتالالية, البطاقاتالالكترونية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,910	,259		7,385	,000
	الصرافاتالالية	-,084	,033	,0525	2,553	,043
	البطاقاتالالكترونية	,002	,001	,940	4,574	,004

a. Variable dépendante : roa

2- الانحدار الخطي البسيط للفرضيات الجزئية التابعة للفرضية الرئيسية الأولى

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,166[a]	,028	-,111	.24023

a. Prédicteurs : (Constante), الصرافاتالالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,012	1	,012	,199	,669[b]
	Résidus	,404	7	,058		
	Total	,415	8			

a. Variable dépendante : roa

b. Prédicteurs : (Constante), الصرافاتالالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,552	,483		3,210	,015
	الصرافاتالالية	-,027	,060	-,166	-,446	,669

a. Variable dépendante : roa

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,740[a]	,548	,483	.16382

a. Prédicteurs : (Constante), البطاقاتالالكترونية

ANOVA[a]

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.

1	Régression	,228	1	,228	8,481	,023[b]
	Résidus	,188	7	,027		
	Total	,415	8			

a. Variable dépendante : roa

b. Prédicteurs : (Constante), البطاقاتالالكترونية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,260	,061		20,675	,000
	البطاقاتالالكترونية	,002	,001	,740	2,912	,023

a. Variable dépendante : roa

1- الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,770[a]	,593	,458	.57367

a. Prédicteurs : (Constante), البطاقاتالالكترونية, الصرافاتالالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,880	2	1,440	4,375	,067[b]
	Résidus	1,975	6	,329		
	Total	4,854	8			

a. Variable dépendante : roe

b. Prédicteurs : (Constante), البطاقاتالالكترونية, الصرافاتالالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	3,616	1,211		2,985	,024
	البطاقات الالكترونية	-,006	,002	-,694	-2,465	,049
	الصرافات الالية	,378	,154	,691	2,452	,050

a. Variable dépendante : roe

1- الانحدار الخطي البسيط للفرضيات الجزئية التابعة للفرضية الرئيسية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,431[a]	,186	,069	.75152

a. Prédicteurs : (Constante), البطاقاتالالكترونية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,901	1	,901	1,595	,247[b]
	Résidus	3,953	7	,565		
	Total	4,854	8			

a. Variable dépendante : roe

b. Prédicteurs : (Constante), البطاقاتالالكترونية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	6,540	,280		23,393	,000
	البطاقاتالالكترونية	-,004	,003	-,431	-1,263	,247

a. Variable dépendante : roe

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,426[a]	,181	,065	.75342

a. Prédicteurs : (Constante), الصرافاتالالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,881	1	,881	1,552	,253[b]
	Résidus	3,974	7	,568		
	Total	4,854	8			

a. Variable dépendante : roe

b. Prédicteurs : (Constante), الصرافاتالالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	4,521	1,516		2,982	,020
	الصرافاتالالية	,233	,187	,426	1,246	,253

a. Variable dépendante : roe